مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

25

الحراك الشعبي في البحرين
المكتسبات والمعوقات والمعالجات

تأليف
أ.د. عماد جاسم الموسوي

الحراك الشعبي في البحرين
المكتسبات والمعوقات والمعالجات

تأليف
أ. د. عماد جاسم الموسوي

حزيران (يونيو) 2022

25

الحراك الشعبي في البحرين
المكتسبات والمعوقات والمعالجات

تأليف

أ.د. عماد جاسم الموسوي

الطبعة الأولى2022 م

القياس: 14.5×21

عدد الصفحات: 97

رقم الإيداع: (369) لسنة2023

ISBN: 978 – 9922 – 693 – 88 - 0

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوارRCD

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD

لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

ص.ب. 252 | 009647826222246 | info@alrafidaincenter.com | www.alrafidaincenter.com | جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحويلة - امتداد شارع الإسكان

المحتويات

الموضوع	الصفحة
نبذة عن مركز الرافدين للحوار	7
المقدمة	15
المحور الاول: موقع البحرين الجغرافي واهميته السياسية	19
المحور الثاني: الحراك الشعبي في البحرين خلال العشرينيات والثلاثينيات	21
المحور الثالث: الحراك الشعبي في الخمسينيات	29
المحور الرابع: الحراك الشعبي خلال المدة 1965 – 1992	37
المحور الخامس: الحراك الشعبي خلال 1992-1999	51
المحور السادس: مشروع الميثاق الوطني	55
المحور السابع: عودة الحراك الشعبي في البحرين وموقف المعارضة من الاجراءات الحكومية قبل عام 2011	59
المحور الثامن: حركة 2011 وتداعياتها على الوضع السياسي في البحرين	65
الخاتمة	77
التوصيات	81
هوامش البحث	87

نبذة عن مركز الرافدين للحوار RCD.

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوارRCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل(THINK TANK) ، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها، و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوارRCD" اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهرٍ. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70

شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح قضايا الشرق الاوسط، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مراكز القرار ، مواصلاً نشاطاته ومتجاوزاً في ذلك حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية .

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء ،إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع

بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية بما يتعلق بالانتخابات النيابية العراقية 2018 ، وحراك تشرين 2019، وزيارة قداسة بابا الفاتيكان الى العراق، والتعليم الالكتروني وجائحة كورونا، والانتخابات النيابية العراقية2021، ومهمات الحكومة العراقية القادمة من وجهة نظر الشباب، الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCDFOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء شرق اوسط مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية الجادة بين النخب كافة وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في الشرق الاوسط

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب كافة، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيآتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

وسائل تحقيق الاهداف.

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية أو باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

الحراك الشعبي في البحرين
المكتسبات والمعوقات والمعالجات

تأليف
أ. د. عماد جاسم الموسوي

حزيران (يونيو) 2022

المقدمة

تعد البحرين واحدة من اهم الدول الخليجية وأكثرها تطوراً في الحراك الشعبي المطلبي، كما انها أكثر دول الخليج العربي مُلاقَاةً للحركات السياسية والاجتماعية التي انتجت جمعيات وقوىً كانت دائماً تراقب الوضع في البلاد وتضغط في سبيل إحداث إصلاحات سياسية، ويرجع ذلك الامر وتلك الأهمية للبحرين بسبب موقعها الجغرافي والسياسي والإثني والديمغرافي الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن دول الخليج العربي الأخرى، ولذا فأن الحراك الشعبي المطلبي نراه يتكرر في البحرين بين مدة وأخرى كلما سنحت الظروف لذلك وهذا ما حصل في عام 2011 عندما تهيأت الظروف والعوامل والأسباب لقيامه.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذا البحث دراسة الحراك الشعبي في البحرين مع بيان أهم المكتسبات التي تحققت والمعوقات التي رافقت ذلك الحراك، ويتضمن البحث عدة محاور، يأتي في مقدمتها دراسة موقع البحرين الجغرافي واهميته السياسية، إذ شكّل الموقع وتلك الأهمية اثراً واضحاً في مجريات الاحداث في البحرين، وهذا ما تم التطرق اليه في المحور الأول، اما بالنسبة إلى المحور الثاني فقد تناول الحراك الشعبي في البحرين خلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات، وبيّنا من خلاله الأسباب التي أدت إلى ذلك الحراك ومساراته ومطالبه ونتائجه، فضلاً عن تطور الوعي الثقافي والسياسي في البحرين والذي اتضح بشكل كبير في عقد الخمسينيات والذي خُصص له المحور الثالث لبيان اهم مفصل في ذلك الحراك الذي تمثل بتشكيل هيئة الاتحاد الوطني عام 1954 وما جرى بعد ذلك من تطورات ومطالبات خلال تلك المرحلة وحتى نهايتها وضربها من قبل الحكومة ليهدأ بعد ذلك

الحراك لعدة سنوات، ويعود مرة أخرى في عقد الستينات أو ما يُطلق عليها انتفاضة 1965 والتي تم تناولها في المحور الرابع والذي كان عنوانه (الحراك الشعبي خلال المدة 1965-1992) وما واجهت فيه الحركة من ظروف وملابسات ومضايقات، أدت في نهاية المطاف ولاسيما في الثمانينيات إلى ضعفها.

أما المحور الخامس فقد تطرق إلى الحراك الشعبي في التسعينيات، بدءً من عام 1992 وحتى عام 1999 بوفاة الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين، وما رافق تلك المرحلة من انتفاضة دستورية، انطلقت منذ عام 1994، واستمرت لعدة سنوات، عانت فيها البلاد من عدم الاستقرار، وامتازت هذه المرحلة بما سُمي بمرحلة تقديم العرائض المطلبية للحكومة.

وبالنسبة إلى المحور السادس فقد تناول ميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الأمير حمد بن عيسى عام 2001 والذي عُدّ من ابرز المحطات الأساسية في تاريخ البحرين المعاصر والذي عُلقت عليه الآمال في إطلاق الحياة الديمقراطية في البلاد، الامر الذي أدى إلى تأييد جميع القوى السياسية لذلك الميثاق، لكن ما حصل في عام 2002 بإعلان الدستور الجديد تسبب في زعزعة الثقة لدى اطراف المعارضة التي كانت تأمل بأن يتم إعادة العمل بدستور عام 1973، لكنها تفاجأت بذلك الامر، ومن ثم حصلت عدة تطورات منها عودة الحراك الشعبي مرة أخرى، تدفعه في ذلك عدة مسببات وعوامل، منها عمليات ردم البحر(الدفان) وقضية التجنيس، وهذا ما تمّ توضيحه في المحور السابع.

اما بالنسبة إلى المحور الأخير فتمّ التطرق من خلاله إلى حركة وأزمة 2011، مع بيان الظروف التي أدت إلى انطلاقها، وكذلك توضيح الموقف الحكومي أزاء تلك الحركة والمطالب التي

طُرحت والمبادرات والحوارات التي دارت، وما آلت إليه الأوضاع بعد ذلك.

وأُختتم البحث بمجموعة من التوصيات لمعالجة الحالة البحرينية على ضوء المعطيات والأسباب والعوامل المحركة للشارع البحريني على مدى عدة عقود من الزمان.

المحور الأول: موقع البحرين الجغرافي وأهميته السياسية

مما لاشك فيه أن البحرين تتميز بموقع جغرافي مميز، بوقوعها وسط الخليج العربي، لاسيما أنها تمثل مجموعة من الجُزر المترابطة مما أعطى موقعها أهمية كبيرة على مختلف العصور التاريخية، للإفادة منها في الأغراض المختلفة، فبعد ان كانت البحرين محطة للنشاط التجاري والملاحي تتوقف فيها الرحلات التجارية القادمة من الشرق إلى الغرب أو بالعكس، فأنها كانت في الوقت نفسه تمثل مخزناً لإنتاج اللؤلؤ الطبيعي الذي مثّل عصب الحياة في ذلك الوقت، وأصبح المصدر الرئيس لمعيشة سكانها، وأيضاً مصدر ثرائها، لذا اتجهت انظار الطامعين نحوها، واتجهت إليها عدة قوى سواء محلية أو إقليمية أو قوى اوربية من اجل الاستحواذ والسيطرة عليها[1]. وبذلك فأن البحرين تتمتع بمركز طبيعي جيد وموقع تجاري مهم، فهي حلقة وصل بين موانئ الخليج العربي والمحيط الهندي، وتتوفر فيها مصائد اللؤلؤ الغنية، وتمتاز بخصوبة التربة ووفرة المياه، ولبساتين النخيل فيها شهرة خاصة، وقد جعل منها ذلك موضعاً لمطامع الغزاة عبر التاريخ[2].

ومما ساعد في تصاعد أهمية البحرين اكتشاف النفط فيها منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، مما أدى إلى صراع بين الشركات النفطية والدول الكبرى من اجل الحصول على امتيازات التنقيب والإنتاج[3]. وبذلك يُلاحظ ان أهمية موقع البحرين الجغرافي كان له اثر واضح على الجانب السياسي فيها وذلك للمخاطر التي تعرضت لها البلاد طوال مسيرتها التاريخية من قبل العديد من القوى من اجل الاستحواذ عليها ومن ثم فأن تلك القوى تحاول دائما ان تجعل من البحرين دولة ضعيفة تتناوبها الصراعات المحلية الداخلية ومحاولة زرع بذور الفتن الطائفية من

اجل تمزيق المجتمع وتجعلها دائما بحاجة إلى طلب الحماية من الدول الكبرى للحفاظ على كيانها من تلك الاخطار.

إلى جانب ذلك، فأن موقع البحرين بين قوتين اقليميتين كبيرتين تختلفان سياسياً ومذهبياً شكل عائقاً كبيراً امامها، إذ انها تقع بين دول ذات توجهات مختلفة، الجمهورية الإسلامية الايرانية (الدولة الإسلامية ذات المذهب الشيعي)، المملكة العربية السعودية (الدولة الإسلامية ذات المذهب السني)، ومما زاد الامر حساسية ان سكان البحرين ينتمون لكلتا الطائفتين، أي انهم ينقسمون إلى شيعة وسُنة[4]. ومن ثم فكان لذلك أثر واضح، لاسيما عندما تتقاطع القوتين الكبيرتين السعودية وإيران فأن ذلك الامر يلقي بضلاله على البحرين، ويجعلها تتعرض في بعض الأحيان لأحداث داخلية، سببها التجاذبات الخارجية والانتماءات المذهبية في الداخل.

المحور الثاني: الحراك الشعبي في البحرين خلال العشرينيات والثلاثينيات

تُعد انتفاضة الغواصين في البحرين عام 1919 هي اول حركة معارضة، مارسها سكان البحرين في تاريخهم الحديث، وذلك عندما انتفض الغواصين ضد الاستغلال البشع الذي مارسه أصحاب السفن وبعض تجار اللؤلؤ ضدهم، وطالب المنتفضون بتحسين احوالهم المعيشية السيئة التي كانوا يعانون منها، وقد سميت تلك الانتفاضة أيضاً باسم (انتفاضة الخير)، ولم تلقَ هذه الانتفاضة تجاوباً من قبل فئات المجتمع البحريني الأخرى، لضعف إمكانيات الغواصين ولموقف التجار المعارض لها، لكنها عبّرت عن الوضع الاقتصادي السيء الذي كان يعيشه الغواصين الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان، ومن ثم فإن تلك الانتفاضة لم تكن حركة وطنية ذات اهداف شاملة ولها تنظيم سياسي، بل انها كانت عبارة عن تململ فئة من سكان البحرين لما كانت تعانيه من ظلم وتعسف، ولكن اعقب تلك الحركة حركات أخرى في العشرينات يمكن اعتبارها بداية للحركة الوطنية وذلك لوضوح أهدافها السياسية[5].

إن المتتبع للحراك الشعبي في البحرين خلال تاريخها الحديث يجد أنه قد بدأ في العشرينيات من القرن العشرين واتخذ طريقة العرائض ومن الطرفين السني والشيعي[6]؛ إذ ان قدّم عددٌ من زعماء الشيعة عريضة إلى حاكم البحرين الشيخ عيسى بن علي في عام 1922 طالبوا فيها بإصلاح القضاء والنظام الإداري والحماية من التعدّي عليهم وإلغاء السخرة والعمل الاجباري والاعتناء بالسجون وإصلاح احوالها. وقد استجاب لهم الشيخ عيسى في بعض المطالب الامر الذي أغاض البريطانيين[7]. وقد

تزامن مع ذلك مطالب من قبل زعماء السُنّة ومنهم عبد الوهاب الزياني الذي كان قد قدّم عريضة إلى الحاكم، يطالبه فيها بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية في جميع القضايا واسقاط القوانين المدنية والجنائية السارية في البحرين بقرار من الحكومة البريطانية منذ عام 1914[8].

ومما تجدر الإشارة إليه ان الحركة المطلبية التي ظهرت عام 1922 في البحرين كانت نتيجة لقيام الاف البحرينيين الشيعة بتظاهرة حاشدة في سوق المنامة، ودخلوا في مواجهة مع فرقة الفداوية (مكونة من أشخاص يعملون في حماية الحاكم) التي كانت قد اعتقلت شخصاً من قرية البلاد القديم وضربته بوحشية، واستطاعت تلك الحشود تحرير ذلك الرجل، وقد عمل أولئك المتظاهرون على ضرب الفداوية، ثم أعلنوا اضراباً عاماً وأغلقوا متاجرهم كافة[9].

الواقع، ان تلك الحادثة تعد اول حراك شعبي حصل في البحرين في تاريخها الحديث، وعلى ضوء ذلك أرسل الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الميجر ديلي Maj Clive Kirkpatrick Daly برقية سرية إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تريفور Arthur Prescott Trevorالذي كان مستقراً في بوشهر، يبلغه بتلك التطورات، وكتب فيها (نظّم البحرينيون مظاهرة ضخمة وأغلقوا السوق وحرروا بالقوة من قبضة الفداوية رجلاً كان قد تعرض لسوء معاملة، فألقى هذا العمل الرعب في نفوس الشيوخ)، لكن المقيم السياسي حذّر ديلي من استخدام المزيد من القوة، ونصحه بتهدئة الناس ومقابلتهم. وعلى إثر ذلك انعقد حوار بين حاكم البحرين وممثلي الشيعة الذين قدّموا العريضة التي ذكرناها آنفاً[10]. وهنا يمكن القول ان هذه هي

المرة الأولى التي يصف فيها البريطانيون تلك التحركات بالتظاهرات والاعتصامات، بعد ان حذروا سابقاً من اندلاع ثورة، كما انها المرة الأولى التي يُشار فيها إلى لقاء أو حوار وطني بين الحاكم ومواطنيه.

ان تجاوب الشيخ عيسى بن علي مع تلك المطالب أغاض بريطانيا، ولذا فإنها عملت على عزله عن الحكم وتنصيب ابنه الشيخ حمد، وكانت حجة بريطانيا في ذلك الامر ان الشيخ عيسى قد بلغ درجة من الشيخوخة لا يستطيع معها ادخال الإصلاحات إلى البحرين[11].

عارض سكان البحرين تلك الخطوة، وعقدوا مؤتمراً في مدينة المحرّق في أيار 1923، وأصدروا وثيقة وطنية، أُطلق عليها (لائحة الإصلاح)، تضمنت عدة مطالب، منها ابدال القانون المدني والجنائي الذي فرضته السلطات البريطانية منذ عام 1914 وانتخاب مجلس شورى من قبل السكان ليساهموا في إدارة البلاد بدلاً من الوكيل السياسي ووقف تدخل الأخير في شؤون البلاد الداخلية وحصر الامر في مجال الشؤون الخارجية حسبما تقتضيه المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع البحرين سابقاً ووضع قوانين عادلة تنصف عمال الغوص[12]. لكن تلك الخطوة فشلت في تحقيق أهدافها وحسب ما ذكر الأستاذ فلاح المديرس ان سبب عدم نجاح ذلك التحرك كونه يعبر عن مصالح شريحة معينة في الطائفة السُنّية وانه لم يستوعب المصالح المشتركة للسُنة والشيعة، كما انه لم ينجح في تحديد العدو المشترك للشعب البحريني، كما ان ذلك التحرك عبّر عن مصالح كبار التجار والملاكين العقاريين ورجال الدين السُنة المرتبطين بالحاكم، ولم يعبر عن مصالح الطبقة الفقيرة[13]. وبذلك يُلاحظ فأن المطالب الشعبية أو حركات المعارضة إذا لم تكن تعبر عن عامة الناس فأن

مصيرها سيكون الفشل، وكلما كانت تلك المطالب تعبّر عن المصالح العليا وتعالج مشاكل المحرومين والمعدمين والطبقات الفقيرة فأن مصيرها سيكون النجاح لأنها سوف تلاقي الدعم الكافي من قبل تلك الشرائح التي تكون المدافع والمحامي عن تلك الحركات.

وهنا يمكن ان نتساءل هل ان الحراك الشعبي في البحرين عام 1923 كان طائفياً ما أدى إلى عدم نجاحه ام ان مسيرة الاحداث سارت بتلك الطريقة التي يراها البعض بأنها كانت طائفية؟

وللإجابة عن ذلك، يمكن ان نقول بأن ذلك الحراك لم يكن طائفياً من خلال تتبع الاحداث التي مرت بها البلاد، فإذا نظرنا إلى احداث 1923 نرى بأنها لم تكن تخص طائفة معينة؛ إذ السُنة والشيعة كانوا معارضين من جهة وموالين من جهة أخرى[14]، وما يثبت ذلك ان الكثير من الاحداث التاريخية يجب ان نتجاوز فيها التفسير الطائفي لذلك الانقسام ولاسيما احداث 1923 والتي تعد نقطة افتراق جوهرية في المواقف السياسية الجماعية. والحقيقة ان الانقسام هو نتاج اختلاف حاد في سُلّم الأولويات بين جماعة تطالب بالمساواة بأي ثمن وأخرى تطالب بالسيادة الوطنية بأي ثمن، كما ان التداخل في المواقف السياسية آنذاك لم يكن موزعاً بقسمة مضبوطة بين السنة والشيعة، بدليل ان اهم ناشط سياسي سُنّي في تلك المدة (عبد الوهاب الزياني) كان يستحسن إصلاحات 1923، إلا انه عارضها لكونها تمثل من منظوره تدخلاً مباشراً من بريطانيا في الشؤون الداخلية لبلاده، الامر الذي يجعل منها عقبة امام السيادة الوطنية مستقبلاً، كما ان هنالك عرائض مشتركة تؤكد ضرورة العدل والمساواة والانصاف بين الجميع، ومنها عريضة

بتوقيع تسعة وثلاثين شخصاً من وجهاء البحرين، ومن بينهم وجهاء سُنة بارزين، وكانت تلك العريضة فيها مدح كبير لشخص الوكيل السياسي البريطاني في البحرين (ديلي) وفيها ثناء على عدالته ونقد لخصومه، كل هذا يثبت ان المواقف من إصلاحات 1923 كانت متداخلة، وانها انعكاس لاختلاف سُلّم الأولويات آنذاك[15].

أظهرت حركة 1923 بوضوح ما وصل إليه الوعي السياسي في البحرين في ذلك الوقت المبكر، ومثّلت لائحة الإصلاح بشكل من الاشكال منهجاً لحركة سياسية، وبالرغم من هذا لم يُقدّر لها النجاح، ولم تفلح في حمل بريطانيا على تغيير سياستها، وذلك لأسباب عدة، منها ان الظروف الدولية والمحلية في الخليج العربي لم تكن ملائمة لنجاح الحركة، إذ أسفرت الحرب العالمية الأولى عن انتصار بريطانيا التي أصبحت لها السيطرة المطلقة على منطقة الخليج العربي، وذلك بعد ان اختفى مغالبوها، ولم تعد هنالك منافسة اوربية لها، وكان من نتائج الحرب أيضاً تقسيم البلدان العربية إلى عدد من الدول الصغيرة التي كانت تعاني من مشاكل داخلية عدة، لذلك لم يتجاوب الرأي العام العربي مع تلك الحركة، لضعف تيار القومية العربية من جهة وانشغال اغلب البلدان العربية بمشاكلها الخاصة من جهة أخرى[16].

وبهذا فأن فشل تلك الحركة كان سبباً في زيادة الهيمنة البريطانية التي تمثّلت في سياسة الوكيل تشارلز بلجريف Charles Belgrave الاستبدادية والذي تم تعيينه مستشاراً حاكم البحرين في عام 1926، واستمر في ذلك المنصب حتى عام 1957، وكانت أولى الإجراءات التي اتخذها وضع قانون جديد للغوص، يخوّل الحكومة الاشراف على شؤون الغوص وتعديل علاقات الغواصين، مما أدى إلى معارضة تجار اللؤلؤ وأصحاب السفن، وكذلك

معارضة الغواصين أيضاً، وكانت تلك المعارضة متجسدة في مجموعة من الانتفاضات التي حصلت خلال المدة 1926-1932[17] وبلغت الاحداث ذروتها في أيار 1932 حينما وقعت اشتباكات دامية لعدة أيام (18)، وانتهت تلك أيضاً بالفشل، نتيجة السياسة الاستبدادية والتعسفية التي استخدمها بلكريف.

وما أنْ حلّ عام 1934 حتى تزعم التجار حركة جديدة، تمثلت بتقديم عريضة من قبل مجموعة من زعماء الشيعة (عبد علي العليوات– منصور العريض- محسن التاجر- عبد الرسول بن رجب) وغيرهم، تضمنت مجموعة من المطالب إلى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى، مُذكّرين بدورهم في تعزيز واستقرار البلاد بعد الاحداث التي شهدتها البحرين في عشرينيات ذلك القرن، وكيف انهم وقفوا مع شرعية الدولة بقيادته مقابل العدالة في التمثيل في مختلف مجالات الدولة[19]، وطالبوا في تلك العريضة بضرورة اصلاح المحاكم والقضاء في البحرين، وان يكون ممثلو الشيعة في مجلس البلدية ومجلس العُرف مناسباً للنسبة السكانية للشيعة وأيضاً المطالبة بحقهم في التمثيل بمجلس التعليم[20]. لكن بعض تلك المطالب لم تلقَ آذاناً صاغية، ما أدى إلى ان يستمر ذلك التحرك في السنوات اللاحقة، بل وتتصاعد وتيرته وحدّته، وهذا ما حصل عام 1938؛ إذ تطورت الحركة المطلبية وابتعدت عن المطالب الفئوية الضيقة والمحصورة في النطاق الوظيفي والطائفي إلى مطالب للإصلاح بوجه عام وشامل في كل الجوانب وخاصة التشريعية منها، متخذة طابع الوطنية والإصلاح شعاراً لها، وتعدّ حركة 1938 امتداداً طبيعياً لحركات أخرى قامت في الكويت ودبي[21]، وقد شهدت البحرين عدة إضرابات قام بها عمال النفط في شركة بابكو الذين كانوا يطالبون بتحسين أوضاعهم

المعيشية، فضلاً عن انضمام فئات أخرى من المجتمع البحريني لتلك التظاهرات التي تحولت إلى إضرابات مستمرة، شارك فيها طلاب المدارس والحرفيون وكبار التجار، وكانت نتيجة ذلك صدامات مع الشرطة التي قامت بالقبض على اعداد منهم[22].

وبسبب تلك الاحداث تحرّك الوطنيون من الطائفتين السنية والشيعية وعقدوا اجتماعاً، كانت نتيجته تقديم عريضة إلى حاكم البحرين، تضمنت عدة مطالب، منها انشاء مجلس تشريعي وأيضاً مجلس آخر للتعليم وتشكيل هيئة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة، لكل محكمة واحد شيعي وآخر سني وثالث تعيّنه الحكومة، وكذلك تضمنت العريضة المطالبة بإصلاح المجالس البلدية وتعين المواطنين البحرينيين بدلاً من الأجانب، وتشكيل هيئة شعبية تتكون من ستة اشخاص ثلاثة من الشيعة وثلاثة من السنة لتمثيل الأهالي للتفاهم مع الحكومة في حالة حدوث أي اختلاف في المستقبل، وأيضاً المطالبة بتشكيل نقابة للعمال معترف بها رسمياً من قبل الحكومة، ولكن تلك المطالب لم تتحقق[23]؛ إذ قامت السلطات البريطانية بملاحقة قادتها والقبض على بعضهم بينما فرّ الاخرون إلى خارج البحرين، وعلى الرغم من المكاسب القليلة التي حققتها تلك الحركة الا انها ساهمت بوجود وعي سياسي لدى البحرينيين وساهمت في تبلور الحركة العمالية من جانب واشتراك الطلبة فيها من جانب اخر[24]، ويؤكد كتّاب ان ما حدث عام 1938 هو حركة إصلاحية أفلحت في اثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي[25]. ويبدو ان السبب في فشلها لكونها كانت تحمل في طياتها مطالب عديدة وشاملة لا يمكن تحقيقها خلال تلك المرحلة التي كانت فيها بريطانيا تسيطر على شؤون البحرين وادارتها.

وقبل الولوج إلى الحراك الشعبي في الخمسينات، لابد من المرور بعقد الاربعينيات والذي امتازت بدايته بكون العالم كان مشغولاً بأحداث الحرب العالمية الثانية التي أثّرت على كل دول العالم وبجميع المجالات، وكانت البحرين واحدة من ضمن تلك الدول التي تأثرت فيها حركة المطالبات الشعبية بأن خفت خلال تلك المدة بسبب التواجد العسكري الكثيف في البحرين والسياسة التي استخدمتها بريطانيا من خلال توظيف عدد من العمال والمتعلمين في المؤسسات الحكومية، لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت تلك الحركات مرة أخرى بقيادة مجموعة من البحرينيين الذين انظموا إلى حركات وأحزاب عروبية، مركزها في بيروت وأخرى في القاهرة، وأخذت تقوم بنشر افكارها ومبادئها من خلال الصحافة المحلية، وخلال تلك المرحلة ساهم البحرينيون في انشاء العديد من النوادي والجمعيات في مختلف المدن والقرى التي تأسست ظاهرياً لتكون نوادٍ وجمعيات رياضية، إلّا انها تحوّلت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية وبعد الحرب ازدهرت هذه النوادي التي ساهمت في نمو وتطور الأفكار السياسية، كما كان للمشكلات السياسية في مختلف البلاد العربية وبخاصة قضية فلسطين اثرها في نمو الوعي السياسي وتطور الاحداث السياسية في البحرين، كما أصبحت الأخيرة أكثر أهمية للوجود البريطاني عندما نقلت اليها مقر المقيمية السياسية في الخليج، ليكون مقرها في البحرين، وكان لقيام الثورة المصرية عام 1952 اثر واضح على سكان البحرين[26] ومن ثم شكّلت تلك العوامل بمجملها مقومات لتصاعد نشاط حركة المعارضة والحركة المطلبية في البحرين في منتصف الخمسينيات.

المحور الثالث: الحراك الشعبي في الخمسينيات

تُعدّ الحركة الوطنية البحرينية التي انطلقت في الخمسينيات من القرن العشرين افضل بكثير من التي سبقتها، وذلك بسبب التنظيم والنضوج الذي وصلت اليه، والشخصيات التي كانت تقود تلك الحركة، وعلى الرغم من محاولة اثارة النعرات الطائفية بين أهالي البحرين السنة والشيعة من خلال الاحداث التي حصلت عام 1953 والتي ارادت ان تمزق الشارع البحريني لكن عام 1954[27] شهد اندماجاً وطنياً ربما لم يسبق له مثيل في تاريخ البحرين الحديث، وأصبح زعماء الشيعة وزعماء السنة يسيرون في مركب واحد بتقديم المطالب المشتركة والتي عبّرت عن احتياجات البلاد بشكل عام دون الانحياز لفئة معينة أو طائفة على حساب أخرى، إذ قدموا مجموعة من الطلبات في تموز 1954 تلخصت بالآتي[28]:

1- تشكيل مجلس استشاري منتخب بكل حرية وبتمثيل عادل من الشيعة والسنة للنظر في الشؤون العامة، وإعداد التوصيات لتقديمها للحاكم للموافقة أو الرفض.
2- تشكيل لجنة قانونية لوضع لائحة قوانين يوافق عليها المجلس الاستشاري.
3- اصلاح المحاكم وتعيين قضاة يحملون درجات جامعية في القانون أو يكونون من الأجانب إذا اقتضت الضرورة
4- اجراء انتخابات حرة لتشكيل مجالس للبلدية والصحة العامة والتربية والتعليم
5- اصلاح دوائر الامن، وقبول مبدأ محاسبة رئيس الشرطة عن أي خرق للأمن والسلم
6- تعويض ضحايا احداث 1953 وإصدار عفو عن المعتقلين

7- معاقبة المسؤولين عن إطلاق الشرطة الرصاص على الجماهير خلال احداث 1953 و1954.

وبعد عرض تلك المطالب على المعتمد السياسي والذي اجتمع مع حاكم البحرين لغرض مناقشتها، فقد أبدى الأخير الموافقة على تنفيذ بعضها، لكن تطورات الاحداث وصدور احكام تعسفية على بعض الأشخاص الذين كانوا قد اعتقلوا بسبب احداث 1953 قد تسبب في عودة الاضطرابات إلى البلاد، وأقدمت السلطات على اطلاق النار على المعتصمين ما أدى إلى سقوط تسعة شهداء مع عدد من الجرحى، ومع تطور الاحداث فقد قام بعض الزعماء الشيعة وتحديداً السيد علي كمال الدين الغريفي بإقناع الجماهير بضرورة التهدئة من اجل تقديم مطالب إلى الحكومة، وبالفعل اقتنعوا بذلك واخذ السيد الغريفي بالتفاوض، وقدم مجموعة من المطالب، وعلى اثرها صدر بيان تضمن إصلاحات محددة[29].

الواقع ان هدوء الأوضاع النسبي في البحرين وانتهاء الازمة التي مرت بها البلاد خلال تلك المرحلة لا يعني نهاية النشاط الحركي الوطني، وانما كانت بداية التأسيس الحقيقي للحركة الوطنية في البلاد، فقد كانت التحركات جماعية ومنظمة وشاملة، انخرط فيها الجميع من طلاب وعمال ورجال دين وموظفين سنة وشيعة، وكان الاتجاه القومي هو العمود الفقري للمعارضة، وكان هو الانتماء المعتبر والذي يتغلب على الانتماء الطائفي[30]. وبعد عدة اجتماعات عقدها زعماء الشيعة وزعماء السُنّة كان من نتائجها تشكيل (هيئة تنفيذية عليا) مكونة من 120 شخصاً، تنبثق منها لجنة تتكون من ثمانية أعضاء للجمعية العمومية شكلوا

المجلس الإداري للهيئة، والتي سُميت باللجنة التنفيذية[31]. ولتثبيت شرعية الهيئة باشر الأعضاء بجمع تواقيع التأييد للمجلس ومن مختلف فئات الشعب ووضعت عريضة ضمّت نحو 25000 توقيع وتعد هذه النسبة عالية مقارنة بعدد سكان البحرين الذين كانوا لا يزيدون عن 80000 الف نسمة[32].

اما بالنسبة إلى المطالب الشعبية التي سعت الهيئة إلى تحقيقها، فبعد مداولات طويلة ومباحثات مستمرة بين أعضائها توصّلت إلى مجموعة من المطالب التي قدمتها إلى حاكم البحرين والتي ذكرت في بدايتها انها لا تستهدف المساس بمركز الحاكم، وانما تسعى للحصول على شرعية وجودها وعملها[33]. وتضمنت تلك المطالب بالآتي[34]:

1- تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد بالبلاد
2- وضع قانون مدني وجنائي موحّد للبحرين
3- انشاء محكمة استئناف، تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون
4- السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية

غير ان تلك المطالب تم رفضها من قبل المستشار البريطاني وأيضاً حاكم البحرين الذي أعلن عن نية الحكومة ادخال بعض الإصلاحات الإدارية، منها تعيين مستشارين في المحكمة العدلية وإصدار قانون العمل وصياغة قانون العقوبات[35].

ونتيجة للشائعات التي أثارها البعض بأن هدف الهيئة اسقاط الحكم وانها حركة هدامة أصدرت الهيئة في نشرتها الصحفية التي تبنتها لتوضيح حقيقة مطالبها ونفي الاشاعات التي

ظهرت، مؤكدة التزامها بحكم الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، لكنها تطالب في الوقت نفسه بإدخال الإصلاحات التي ذكرتها سابقاً[36].

وعلى الرغم من المعارضة التي أبدتها الحكومة لمطالب الهيئة، لكن ذلك لا يعني توقف الهيئة عن نشاطها وكان ذلك من خلال مجموعة من البلاغات والبيانات التي كانت توضح فيها سياستها تجاه ما يجري وما يستجد في البلاد، ومنها رفضها تطبيق قانون العقوبات الذي تم إصداره من قبل الحكومة، وكانت الهيئة تعمل وتحاول ابراز دورها كسلطة تشريعية، ومن ذلك إصدارها البلاغ رقم 27 الذي أعلنت فيه عن حرمة التجمهر في الأسواق خشية إعاقة الحركة[37].

فضلاً عن ذلك طالبت الهيئة في إحدى بلاغاتها بضرورة اقصاء المستشار البريطاني بلكريف من منصبه، إذ عدّته بأنه العقبة الرئيسية في طريق الإصلاحات والرافض لعملية الاستجابة لمطالب الهيئة[38]، مقابل ذلك اتهم البريطانيون الهيئة بأنها "بادرة ناصرية" تهدف لخلق متاعب لهم في منطقة الخليج العربي ككل، واخذت الشكوك تحوم حول الهيئة وجميع افرادها الوطنيين[39]. وقد اشتكى بلكريف من أنشطة الهيئة ووصفها بأنها مدعومة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتيار القومية العربية الآخذ بالانتشار في وقتها، وحذر ان الهيئة بعملها هذا ارادت اجبار بريطانيا المسيطرة على البحرين بالوقوف إلى جانبهم[40].

وعلى الرغم من إصرار البريطانيين على عدم تنفيذ مطالب الهيئة التنفيذية لكنها حاولت الاستفادة من كل مناسبة لإيصال صوتها للمسؤولين البريطانيين، ومن ذلك عندما توقف انطوني ايدن في البحرين خلال زيارته للهند عام 1955 سلّمه أعضاء الهيئة

التنفيذية العليا مذكرة تضمن مجموعة من الشكاوى، وأيضاً فيها مطالب لإصلاح أوضاعهم، فضلاً عن ذلك ارسالهم مذكرة أخرى إلى وزير الخارجية البريطاني، حملت المطالب نفسها، ولم يحصلوا على إجابات مقنعة[41].

وبالرغم من الموقف البريطاني السلبي سعت الهيئة إلى اقناع حاكم البلاد من خلال التفاوض معه عن طريق المذكرات أو اللقاءات[42]، فتم الاتفاق على تنفيذ بعض مطالبهم شريطة التخلي عن مطالب أخرى وتغيير اسم الهيئة التنفيذية العليا إلى هيئة الاتحاد الوطني، واعترف الشيخ سلمان بن حمد حاكم البحرين بالهيئة، ووُقعت الوثيقة في اذار 1956[43].

الواقع، ان ذلك التفاهم والوئام لم يستمر طويلاً وانما كانت هنالك عدة عوامل ساهمت في عودة عدم الاستقرار، ومن ثم تقويض دور الهيئة وانهاء دورها بوصفها كياناً سياسياً، وكان احد تلك الأسباب متعلق بالتنظيم الداخلي للهيئة، والثاني يتعلق بالانتهاكات والأساليب التي تعرض لها أعضاؤها، وقد وفّرت تلك العوامل الأرضية المناسبة للإطاحة بها، لا سيما أن الهيئة ناصرت سياسة الرئيس جمال عبدالناصر المعادية للغرب وقامت بتنظيم الإضرابات لأجل دعم مصر[44]، بعد تعرضها للعدوان الثلاثي في تشرين الثاني 1956[45]. وفي هذا الجو المشحون سارع أعضاء الهيئة بالتنقل بين احياء المدن لضمان عدم انفلات زمام الأمور، ولتأمين السيطرة على الموقف اثر دعوتهما للمظاهرة السلمية وتنظيم مسارها[46].

وعليه خرج الشعب البحريني بمظاهرات صاخبة، منددا بدول العدوان، ومعلنا تأييده للشعب المصري[47]، وسرعان ما تحولت هذه التظاهرة السلمية إلى اعمال عنف لم تستطع الشرطة

السيطرة عليها[48]؛ إذ اندفع المتظاهرون للتعبير عن غضبهم باقتحام الشركات البريطانية في البحرين وإلحاق اضرار عديدة[49]، كما اشعل المتظاهرون النار في بعض مؤسسات بريطانيا وبيوت الأوربيين في مدينة المنامة والمحرق وكذلك تحطيم القوارب والاليات التابعة، وقام العمال من جانبهم بتدمير انابيب النفط[50].

ونتيجة لذلك قرر البريطانيون ان يضعوا حداً لقادة هيئة الاتحاد الوطني وعدتهم خارجين عن القانون[51]، مما دفع الحكومة إلى سحب اعترافها بالهيئة كتنظيم رسمي، وأعلنت عن عزمها بألقاء القبض على أي شخص يتحدث أو يصدر نشرات مذيلة عن الهيئة أو لأي تنظيم اخر مغاير للهيئة[52].

وصدرت الأوامر بإلقاء القبض على أعضاء الهيئة الذين تواروا جميعاً عن الانظار، فلم يتم الظفر بهم[53]، سوى بالسيد علي كمال الدين الغريفي فكان مصيره النفي الاختياري إلى العراق[54]. وبذلك انطوت صفحة أخرى من صفحات الحراك الشعبي الجماهيري في البحرين دون ان تحقق الأهداف والمكتسبات التي سعت اليها، رغم ان تلك الحركة التي امتد نشاطها لأكثر من عامين كانت محطة مهمة من تاريخ الحراك الشعبي في البحرين وانها ساهمت ولو بنسبة محددة في توحيد العمل الوطني والمطالب الشعبية والابتعاد عن الطائفية نوعاً ما، كما ان دروس انهيار الهيئة شكلت حافزاً للمناضلين في البحث عن أداة بديلة عن التنظيم العلني وهو اللجوء إلى التنظيمات السياسية السرية.

ومما تجدر الإشارة اليه ان احد اهم المكتسبات التي حققتها الهيئة هي اجبار الحكومة على قبول استقالة المستشار البريطاني بلجريف من عمله في تموز 1957، وبذلك فأن الهيئة قد

حققت هدفاً مهماً من أهدافها ولكن تطور الاحداث بسرعة جعل الهيئة تقع في الفخ الذي نُصب لها[55].

ومن المفيد ذكره ان هنالك معوقات أصابت تلك الحركة، ومن ثم فأنها كانت بمثابة أسباباً أدت أو ساعدت على انهيارها، ومنها التكوين الطبقي لأعضاء الهيئة، إذ ان معظم الأعضاء انحدروا من برجوازية صغيرة، تتسم بالتذبذب السياسي، مما سهل استمالتهم أو تحييد مجموعة منهم عن طريق ارضائهم اقتصادياً أو عن طريق الاضطهاد والنفي، كذلك عدم وضوح الرؤية السياسية والنظرية التي تقود التنظيم السياسي حيث ان عناصر الهيئة هي في الأساس مكونة من عناصر وطنية قادها حماسها الوطني إلى ان تقوم بالدعوة للتحرر الوطني دون تحديد الهدف المطلوب تحقيقه، كذلك انعدام التنظيم السياسي الذي قاد الحركة السياسية، حيث ان الهيئة أُسست بواسطة عناصر برجوازية صغيرة لا تنتمي إلى أي تيار سياسي الا لشعورها القومي، إلى جانب ذلك فأن القمع الذي قابلت به الحكومة وبريطانيا عناصر الهيئة ومناصريها أرهب الكثيرين حيث سجن البعض وأُبعد البعض الاخر[56].

ولعل طبيعة التناقض بين قيادات الهيئة كان من المؤشرات السلبية التي أضعفت دورها في السيطرة على بعض الأمور التي كانت تتطلب قيادة فاعلة وحاسمة جراء تباين مواقف بعض الأعضاء في الأوقات الحرجة[57]. أضف إلى ذلك ظهور تنظيمات سرية من الشيوعين والبعثيين واتجاهات سياسية أخرى داخل الهيئة انشقوا عن القيادة وأخرى من تيارات سياسية ضعيفة اندست داخل تنظيم الهيئة بعد ان استغلتها السلطات الأجنبية لتحقيق مأربها عبرها[58].

وشكّل الضعف الايدلوجي لسكرتير الهيئة عبدالرحمن الباكر، واتصالاته مع المقيم السياسي البريطاني بصورة سرية وسيطرة العناصر البرجوازية على مقدرات الهيئة وقيادتها التي طالبت بإصلاحات راديكالية لا تتعارض مع المصالح البريطانية[59]، كل ذلك أسهم في إضعاف وضع الهيئة وإحراج موقفها من منطلق عدم استيعابهم للعملية السياسية بحدودها الضيقة من منظور الخلط ما بين سياسة الدولة المسيطرة بريطانيا وربطها بمواقف المستشار البريطاني، وانطلقت بشعاراتها للتعبير عن هذا الوضع بمصطلحات خشنة مثل مكافحة الاستعمار[60].

وقد أشار جاسم مراد احد أعضاء الهيئة بأن الهيئة أخطأت بمعاداتها للبريطانيين لأن الأعضاء تنافسوا مع أناس لا يكافئونهم، مثلما لم يحاولوا الاستفادة من وجودهم في تطوير البلاد، وان الهيئة أخفقت في تحقيق أهدافها، والسبب في ذلك يعود بحسب رأيه لطموحات أعضاء الهيئة التي كانت أكثر من الواقع، هذا من جانب ومن جانب اخر طغيان المد القومي على توجهاتهم ومن ثم استحالة تحقيق الاستقلال التام وطرد القوى الأجنبية[61].

المحور الرابع: الحراك الشعبي خلال المدة 1965-1992

شهدت عقود الستينيات والسبعينات والثمانينات مظاهر أكثر عنفاً، كان يدعوا اليها القائمون على المعارضة، ويبدو ان ذلك التحول قد جاءت نتيجة إلى اليأس الذي ألمّ بتلك الحركة من عدم تحقيق المطالب التي كانت تنادي بها وتردي الأوضاع الاقتصادية، ما دفعها لاتخاذ ذلك الأسلوب، فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية التي ألقت بضلالها على الحركة الوطنية وتأثرها بما يجري من حركات في دول العالم، وهذا ما جعلها تحاول السير بذلك الاتجاه.

كانت انتفاضة 1965 أولى الحركات التي شهدها البحرين بعد انهيار جبهة الاتحاد الوطني في منتصف الخمسينيات؛ إذ أخذت الأفكار الثورية تنتشر وتتسرب بين صفوف القوى القومية، وهذا ما حصل في عام 1965، وبعد ان قامت شركة نفط البحرين بفصل حوالي 1500 عامل من عمالها ما أدى إلى اضراب خمسة الاف عامل في التاسع من اذار تضامناً مع رفاقهم المفصولين، ثم انظم اليهم الطلاب وخرجوا بتظاهرات، طافت شوارع المنامة والمحرق مطالبين بعودة المفصولين[62]. وكانت مظاهر الاحتقان والاستياء تعبر عن نفسها في الشارع البحريني بين مدة وأخرى، وخاصة بين طلبة المدارس كما حدث يومي 4 و5 أذار 1965، حينما خرجوا في تظاهرات عارمة انتهت بتصدي الشرطة لهم وإخمادها[63].

وعدّت عناصر من جبهة التحرير الوطني البحرانية العدة ليوم 10 اذار، لكونه يصادف مرور 11 سنة على اطلاق الرصاص على سائقي الأجرة (التاكسي) الذين كانوا يحاصرون مبنى بلدية المنامة بسياراتهم في محاولة منهم منع السلطات من نقل زملائهم

السواق المحتجزين داخل مبنى البلدية إلى سجن القلعة، وكان ذلك عام 1954 أيام هيئة الاتحاد الوطني، وتم اطلاق النار عليهم، وأصبحت تلك الحادثة ذكرى يتم الاحتفال بها سراً سنوياً من قبل بعض الأشخاص، وفي ذلك اليوم أي 10 أذار 1965 وبعد ان تجمع عدد كبير من المتظاهرين واخذوا يطوفون شوارع البحرين وهم يهتفون هتافات حركة القومين العرب الناصريين التي كانت تهتف (عاشت الامة العربية– تحيا القومية العربية- عاش عبدالناصر- عاش عبدالسلام عارف...الخ)[64].

كان العمال المحرك الأساس لتلك الانتفاضة والذين تمكنوا بمساندة الطلبة ان يفجروها ويتولوا زمام المبادرة وقد وجدت بعض الجمعيات بمختلف اتجاهاتها السياسية ذلك فرصة لها لاستغلالها لتحقيق أهدافها وقامت تلك الجمعيات والمنظمات بتشكيل جبهة ضمت جميع القوى السياسية في البحرين أُطلق عليها (جبهة القوى التقدمية) التي أصدرت بيانا في 15 أذار حددت فيه أهدافها بالنقاط الاتية[65]:

- إيقاف الفصل التعسفي للعمال وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.
- الاعتراف للعمال بحق تكوين نقابات خاصة بهم.
- رفع حالة الطوارئ التي تعيشها البحرين منذ عام 1956.
- إطلاق سراح المسجونين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإيقاف الملاحقات والمطاردات.
- فصل الموظفين البريطانيين والأجانب من جهاز الشرطة.

وفي السياق ذاته ومع استمرار التظاهرات والاضرابات قدّمت جبهة القوى القومية مذكرة إلى الحكومة في 25 آذار 1965 طالبت فيها بالآتي[66]:

1- انشاء مجلس تأسيسي يمثل الشعب بكافة فئاته الوطنية.
2- بدء مفاوضات مع قوات الاحتلال على أساس منح الاستقلال الذاتي وإلغاء القواعد العسكرية
3- إيجاد مناخ ديمقراطي تتوفر فيه حرية العمل النقابي والطلابي والصحفي.
4- محاكمة كل العناصر التي وقفت وراء الاحداث الأخيرة
5- إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين السياسيين ليمارسوا حقهم السياسي
6- إعادة جميع العمال المفصولين.

ومما تجدر الإشارة اليه، إن انتفاضة اذار امتازت بظاهرتين رئيستين هما استعمال السلاح من قبل المتظاهرين لأول مرة في تاريخ الحراك الشعبي في البحرين، وكذلك مشاركة المرأة البحرينية في تلك الحركة[67].

ونتيجة لتفاقم الأوضاع في البحرين وعدم السيطرة عليها من قبل الشرطة المحلية، تدخلت القوات البريطانية عندما نزلت وحدات من الجيش البريطاني معززة بالمدرعات والمصفحات، وقطعت الطرق الرئيسة[68]. واستخدمت طائرات الهيلوكوبتر لألقاء القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين[69]. وعززت قواتها بمرابطة ثلاث عشرة قطعة بحرية من قطعات الاسطول البريطاني في ميناء المنامة إضافة إلى عشرين طائرة وقفت على أهبة الاستعداد في القاعدة العسكرية البريطانية في البحرين[70]، إلى

جانب ذلك قررت الحكومة البحرينية نفي أكثر من 500 مواطن بحريني، وأصدرت امراً يقضي بمنع طلبة البحرين الذين يدرسون في بغداد والقاهرة من العودة إلى بلادهم، وسنّ الحاكم قانوناً سُمي (قانون الامن العام لعام 1965) منحت بموجبه صلاحية وضع الأنظمة التي تراها ضرورية ومناسبة لصالح الامن العام وسلامة البلاد[71].

وعلى الرغم من ان انتفاضة اذار 1965 لم تنجح في تحقيق أهدافها، إلا انها تمثل مرحلة جديدة من مراحل الحركة الوطنية المطلبية في البحرين، إذ امتازت بسعة قاعدتها، واستخدام العنف، وكان ذلك بداية لنهاية أسلوب المجابهة التقليدية للسلطة المتمثل بالتظاهرات السلمية والاحتجاجات، والميزة الاخرة انها كانت مكونة من عدد من الأحزاب والتنظيمات السرية المنظمة الواضحة الأهداف، في حين كانت الحركات السابقة مكونة من هيئات وتكتلات سياسية علنية ينقصها التنظيم لكن هذه الناحية كانت نقطة ضعف انتفاضة 1965 لان الأحزاب السياسية وقعت في خلافات فيما بينها قبل واثناء الانتفاضة، مما جعلها تفقد القيادة الموحدة والتوجيه المنسق، كما ان الحكومة استفادت من تبعثر تلك القوى[72] ومن ثم القضاء على الانتفاضة. ومما تجدر الإشارة اليه انه خلال الانتفاضة تعددت الكوادر التي بادرت وسعت للامساك بزمام قيادة التظاهرات وفقا لكل منطقة، ونتيجة لهذا الوضع التنظيمي المتخلخل وجدت كل مجموعة نفسها تعمل بشكل مستقل عن الأخرى[73].

ومن النتائج التي حملتها انتفاضة 1965 فأنها أظهرت دور الطبقة العاملة في الحركة الوطنية والنضال الوطني، ورفعت من الوعي العمالي الذي مهّد للحركات المطلبية العمالية اللاحقة في

الأعوام 1968-1972-1974، كما انها أدخلت القوى الوطنية في اعمال نضالية مشتركة، فضلاً عن انخراط المرأة البحرينية في ميدان المشاركة في العمل الوطني من خلال دور واسع متعدد الأوجه في الانتفاضة، إلى جانب ذلك تحققت بعض المطالب منها اصدار قانون للصحافة ومنح ترخيص لبعض الصحف، كما أُجري بعض التطوير في الأجهزة الإدارية الرسمية بتشكيل مجلس الدولة الذي اتخذ شكل مجلس الوزراء، والى جانب تلك النتائج فأن انتفاضة 1965 اتسمت بكونها كانت شاملة واختفت فيها أي مظاهر للطائفية، بل انها امتازت بالبعد الوطني لشمولها لكل شرائح وفئات المجتمع البحريني[74].

وعلى الرغم من المكاسب التي حققتها تلك الانتفاضة والميزات التي امتازت بها عن غيرها من الحركات الأخرى لكن كانت هنالك مشاكل عانت منها تلك الحركة وهي[75]:

1- ان الانتفاضة الشعبية حدثت بعفوية تامة، جاءت كرد فعل طبيعي من العمال على سياسة التسريح والتعسّف.
2- إذا كانت الحركات الوطنية قد تحركت مباشرة بعد انطلاق الانتفاضة فأنها فعلت ذلك كردة فعل انية ولم تكن مخططة، ولذلك جاءت بروح حزبية في معظم الأحيان، وبدافع اثبات الذات أكثر من الرغبة في تحقيق بعض الإنجازات الوطنية، من هنا دب الخلاف بين فصائل المعارضة اليسارية بعد أيام قليلة من طرح مشروع جبهة القوى التقدمية.
3- كان هنالك خلط في الأهداف والاستراتيجية، فعمال النفط كانوا يتحركون بدافع المطالبة بحقوقهم ولذلك استمروا في الاضراب أكثر من أسبوعين، لعدم وجود تجاوب رسمي

مع مطالبهم واعلن الطلاب مساندتهم للعمال على هذا الأساس، ولكن الحركات السياسية حاولت توجيه الاضطرابات لطرح مشروع سياسي واسع، وهذا امر مقبول لكنه لم يُراع الظروف القائمة، ولم يلتفت إلى حقيقة ان الحركة انما بدأها العمال الذين يطالبون بحقوقهم من دون ان يكون على وعي بالمطالب السياسية الأخرى كالتمثيل البرلماني والإصلاحات الإدارية وهذا الخلط في تقويم الموقف أدى في النهاية إلى حدوث تصدع في صفوف الحركة السياسية من جهة والى انتهاء اضراب عمال النفط من جهة أخرى، بدون ان يتحقق أي من المطالب السياسية.

4- كان لأيدولوجية الحركة السياسية دورها في اضعاف الجبهة الوطنية التي كان يمكن ان تظهر بشكل اقوى، فقد كان هناك حساسية من الطرف اليساري وخصوصاً الماركسي منه على الصعيد الشعبي، ولم يسع القائمون على الحركات السياسية بفصائلها المختلفة وضع برنامج علاقات عامة لشرح حقيقة توجهات الحركات السياسية ومدى قربها وبعدها عن الإسلام، هذا عكس ما كان في حركة 1956 التي كان في صفوف قياداتها بعض علماء الدين ورؤساء المآتم والمساجد، ولذلك ومع مرور الوقت تضاءل الدعم الشعبي للحركة.

وبعد انتهاء حركة 1965 استمرت حركة الاحتجاجات والاضرابات التي بلغت ذروتها عام 1968 حتى شملت معظم المؤسسات الكبيرة والمتوسطة. وكان طابعها عمالي؛ إذ أعلن عمال

شركة الكهرباء البلغ عددهم 475 عاملا في شهر نيسان الاضراب مطالبين السماح لهم بتشكيل نقابة للعمال وزيادة اجورهم بما يتناسب والغلاء الذي ساد البحرين. وقد فشلت الحكومة في انهاء الاضراب الذي استمر أربعة أيام واستجابت لبعض المطالب، وأصدرت امراً يقضي بأطلاق سراح زملائهم المعتقلين الذين ألقت الشرطة القبض عليهم[76]. وأعقب ذلك اضراب آخر في الأول من أيار من العام ذاته قام به عمال وموظفو شركة طيران الخليج مطالبين بمطالب مماثلة، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم، واستطاعت الحكومة انهائه بالقوة[77]. كما قام عمال شركة اتحاد المقاولين العرب في الشهر ذاته، فتم قمعهم بالقوة أيضاً، وفي شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من العام ذاته حدث اضرابان قام بهما عمال دائرة الصحة قسم الملاريا مطالبين بزيادة اجورهم وتحسين ظروف العمل لكنهم لم يحققوا شيئا[78].

شهدت البحرين هدوءًا نسبياً أبان الانسحاب البريطاني 1968-1971، وحصلت عدة تطورات[79]، منها حصولها على استقلالها بعد ان تخلصت من الادعاءات الإيرانية التي كانت تطالب بتبعيتها لها، وتم الإعلان الرسمي للاستقلال في 14 أب 1971، وقد وقف الشعب البحريني بجميع طوائفه وفئاته وشرائحه وحتى المعارضين لنظام الحكم إلى جانب الاستقلال. وحدث انفراج سياسي تمثل في تأسيس مجلس تأسيسي قام بإعداد دستور للبلاد، ومن ثم تم اجراء انتخابات المجلس الوطني الذي تشكل في عام 1973، وعلى الرغم من خطوات بناء الدولة والنمط الديمقراطي الذي أعلنته الحكومة، فإن أطرافاً في المعارضة أبدوا شكوكهم بتنفيذها ولاسيما الحركة العمالية التي كانت تطالب بتأسيس نقابة للعمال، وهذا ما أدى إلى حصول حركة 1972 والتي

قامت بها مجموعة من المنظمات السرية والتي شكّلت لجنة تأسيسية لاتحاد عمال ومستخدمي وأصحاب المهن الحرة في البحرين، وشملت مطالبها تعديل قوانين العمل وحرية التنظيم وإدخال تشريعات حول التنظيمات النقابية واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وعلى الرغم من موافقة الحكومة على التفاوض من اجل تحقيق تلك المطالب، الا انها لم تصل إلى نتيجة[80].

انتخب البحرينيون عام 1973 أعضاء المجلس الوطني الذي تمتع بصلاحيات تشريعية ورقابية اصيلة، فقد كانت اغلبية اعضاءه (74%) تقريبا نواباً منتخبين، في حين كان يمثل الأعضاء المعينين بحكم مناصبهم –الوزراء-ما نسبته 26%، غير ان هذه التجربة لم تعمّر طويلاً حيث استمر النشاط السياسي عبر جبهة تقدمية ومحافظة على حدٍ سواء، ونظّم العمال عدداً كبيراً من الإضرابات، ونتيجة لذلك اقترحت الحكومة قانون امن الدولة أو قانون الطوارئ والذي يعطي الحكومة صلاحيات واسعة في اعتقال وسجن الأشخاص دون محاكمة، وتم معارضة تشريع هذا القانون في المجلس الوطني، وأيضاً تسبّب في حصول خلافات داخل المجلس، مما حدا بأمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان ان يصدر امراً بحل المجلس الوطني وكذلك تعليق العمل بالدستور[81].

الواقع ان حصول البحرين على استقلالها وقيامها ببناء مؤسسات الدولة مع الاخذ بالنظام الديمقراطي بوجود برلمان فيها، وكذلك تشريع دستور، لم يكن يعني ان الأوضاع قد استقرت في البلاد ولاسيما عام 1974، بعد ان أخذ انتاج النفط يتصاعد ويتزايد مردوده المالي، وهذا أدى إلى بروز موجة من التحركات العمالية؛ إذ تم تنظيم سته وثلاثين اضراباً خلال الستة اشهر الأولى

من ذلك العام، شملت جميع المؤسسات الكبرى في البلاد، أهمها ما قام به عمال الحوض الجاف، وعلى الرغم من المفاوضات فإنها لم تصل إلى نتيجة[82].

ومنذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين أخذ نشاط الحركة الإسلامية بجميع تنظيماتها بالتصاعد، لاسيما بعد أفول نجم التنظيمات اليسارية التي غادر الكثير منها البحرين، وكانت هنالك عدة أسباب لتصاعد نشاطها، منها قيام الجمهورية الإسلامية في ايران عام 1979، الامر الذي أدى إلى خروج تظاهرات في البحرين، عبّرت عن مساندتها لتلك الثورة وللشعارات التي كانت ترفعها، ومن الواضح ان الثورة الإسلامية في ايران لعبت دورا بارزا في رفع وتيرة الحماس الجماهيري لدى الشعب البحريني نظرا للقرب الجغرافي والايدلوجي الذي يجمع الشعبين، وقد استفادت عناصر الحركة الإسلامية وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين من شعلة الحماس المتوقدة والمتفاعلة مع احداث الثورة الإسلامية في ايران، إذ كانت الجبهة تصدر بياناتها في مختلف المناسبات لمطالبة الشعب بالتظاهر والتعبير عن موقفها، وقد لقيت نداءات الجبهة استجابة كبيرة في فترة الحماس الذي زرعته الثورة في نفوس أبناء البحرين[83].

طرحت الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين مطالبها من خلال بيانها الأول الذي صدر في 15 تشرين الأول 1979 والذي تضمن حق تقرير المصير، بعيداً عن الضغوط الخارجية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للنشاطات الدينية بأداء دورها الرسالي في الاستقلال والحرية وإزالة القواعد الامريكية وابعاد المستشارين الأجانب، وتطورت تلك المطالب بعد ذلك إلى اسقاط نظام الحكم وإقامة جمهورية إسلامية[84].

وبذلك يلاحظ بأن هدف الجبهة الأساس لم يكن اصلاح الأوضاع وتحسينها وانما كانت مطالبها تغيير النظام بشكل شامل، ورفضت الخيار البرلماني، وكان من ابرز نشاطاتها في الداخل تسيير التظاهرات المناهضة للحكومة، ولاسيما التظاهرات التي تزامنت مع احداث الحرم المكي في السعودية التي حدثت في السعودية أواخر عام 1979 عندما قاد جهيمان العتيبي مجموعة ارادت السيطرة على الحرم وانتهت بقتل الكثير من المهاجمين والحجاج، ما أدى إلى استخدام القوة ضدها، وبعد تضييق الخناق عليها تحولت من أسلوب التظاهرات إلى التدريب العسكري وتهريب السلاح إلى داخل البحرين[85].

وبعد ان أصبح للحركة الإسلامية نشاط واضح في البحرين تعرضت إلى نكبة كبيرة عندما أعلنت الحكومة البحرينية كشفها مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم في البلاد، وأتهم 73 شخصاً بها، وتمت محاكمتهم، فضلاً عن اتخاذ إجراءات امنية مشددة في البلاد[86].

وبعد الاعتقالات التي جرت بين أعضاء الجبهة عملت على نقل نشاطها خارج البحرين وتحديداً في طهران وبيروت، وتمثل ذلك النشاط في اصدار البيانات المناوئة للحكومة[87].

ومما تجدر الإشارة اليه ان الجبهة الإسلامية لم تكن فقط هي المعبرة عن الحركة الإسلامية في البحرين، بل كانت هنالك عدة حركات، منها حركة الوحدة الإسلامية التي تأسست في شباط 1980 على يد الشيخ عبدالعظيم البحريني وأيضاً حركة الشهداء الإسلامية في العام نفسه على يد جمال الدين العصفور، الا ان هاتين الحركتين لم يكن لهما نشاط واضح في البحرين ، لكن حركة احرار البحرين الإسلامية التي تأسست عام 1982 بقيادة سعيد

الشهابي كانت من اهم الحركات الإسلامية الشيعية التي تصدرت المشهد، لاسيما خلال الثمانينيات والتسعينات، وذلك نتيجة لبرامجها وأهدافها التي أعلنت عنها وكان أهمها العودة إلى الديمقراطية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح للحريات العامة، مما اكسبها نفوذاً واسعاً بين أبناء الطائفة الشيعية في البحرين، خاصة انها حرصت على اصدار بياناتها من لندن وبيروت بخلاف الجبهة الإسلامية التي كانت تصدر بياناتها وتصريحاتها من طهران، كما نجحت الحركة في نسج علاقات مع التيار الإسلامي السُنّي لاسيما أثناء التحرك الدستوري عام 1992. كما انها تمكنت من إقامة علاقات مع البرلمانات الاوربية ولجان حقوق الانسان الدولية وهي تتجنب مهاجمة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مباشر ولم تبدي انتقادات لتواجد القوات الامريكية، سواءً في البحرين أو في دول مجلس التعاون الخليجي خلاف الجبهة الإسلامية التي هاجمت الوجود بعنف ونادت بأسقاط الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الخليج العربي وإقامة أنظمة إسلامية بدلا عنها[88].

وهكذا يلاحظ ان هنالك فجوة قد أصبحت لدى المعارضة بسبب الثورة الإسلامية في ايران والتي لم يكن تأثيرها على الشيعة فحسب، بل انها أدت إلى تعميق البعد الطائفي بين السنة والشيعة، ومن ثم تراجع في قوة التحرك المطلبي المشترك الذي برز قبل الاستقلال والاعوام السابقة على الثورة بعده، حيث اعتبر كثير من السُنة ان الدعم الشيعي للثورة الإيرانية تهديداً لهم ولمكانتهم في الدولة والمجتمع، وهذا ماساهم في انحياز الكثير منهم إلى جانب السلطة وتحالفهم معها، خاصة ان الحكومة تحركت على هذا الوتر، فضلاً عن ذلك فإن الثورة عملت على

انقسام المجتمع الشيعي البحريني إلى قسمين، الأول محافظ ولا يستهدف اطاحة النظام وانما يطالب ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والثاني ثوري يطالب بإسقاط بالنظام[89].

وبذلك يمكن القول انه بعد الإعلان عن كشف المحاولة الانقلابية وقيام الحكومة البحرينية باتخاذ إجراءات امنية مشددة لم تشهد البحرين خلال عقد الثمانينيات أي نشاط شعبي أو تحرك مطلبي، لكن مع بداية عقد التسعينيات وحدوث الغزو العراقي للكويت تغيرت كل الموازين في المنطقة، وكانت البحرين واحدة من الدول التي تأثرت بمجريات ذلك الغزو ونتائجه، وذلك بسبب شعارات الديمقراطية التي جاءت اثناء تحرير الكويت من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش "بأن الولايات المتحدة تريد ان ترى ديمقراطيات في المنطقة وان حكم الفرد الواحد قد ولى"[90]. هذا الامر استفادت منه المعارضة البحرينية بالضغط على الحكومة من اجل الإصلاح السياسي وكانت مطالب المعارضة تمثلت بالآتي[91]:

1- السماح لمنظمات حقوق الانسان والعفو الدولية بالاطلاع على حال السجناء السياسيين ومراقبة العملية السياسية.
2- إطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بالعودة للمنفيين إلى البلاد.
3- العودة إلى التمثيل البرلماني كما كان في عام 1973.

فضلاً عن ذلك فقد استغلت المعارضة البحرينية في الخارج حالة الانفراج التي جاءت مع مرحلة الغزو العراقي للكويت، وأدت إلى خلق قاعدة جماهيرية ثورية تطالب بالإصلاح بعد ان خلت

الساحة البحرينية في الداخل بسبب الإجراءات الأمنية المشددة[92].

المحور الخامس: الحراك الشعبي خلال المدة 1992-1999

في ضوء المتغيرات التي شهدها بروز النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بالتظافر مع رياح التغيير التي أعقبت الغزو العراقي للكويت عام 1990 وتأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط، زادت التوجهات الانفتاحية والجدال حول جدية الإصلاحات السياسية والاقتصادية[93]، إذ احتاجت الأنظمة الخليجية لدعم شعوبها لقبول التدخل الأمريكي في المنطقة وانضمامها لتحالف الدول التي خاضت الحرب ضد العراق، وفي الوقت ذاته مالت نحو التجاوب مع الطرح الأمريكي حول الديمقراطية وحقوق الانسان في المنطقة[94]. وأخذت تسرب عبر وسائل اعلامها أو شبه الرسمية ان تغييراً في الاوضاع قادم. ومن جانبها التقطت النخب المثقفة والنشطاء السياسيون تلك السانحة، وبدأوا ينشطون ويتحركون لطرح مطلب الديمقراطية والمشاركة السياسية[95].

ولم تكن البحرين بعيدة عن آثار تلك الرياح، فأقدمت الدولة على اتخاذ عدة خطوات انفتاحية، أهمها تأسيس مجلس الشورى عام 1992 الذي يُعد نقطة تحول كبيرة في مجال الإصلاح السياسي[96]. وخلال ذلك تقدم ما يقارب 350 شخصية بحرينية بعريضة أُطلق عليها (العريضة النخبوية) طالبت بالمشاركة السياسية والحريات وعودة الحياة النيابية، وسلمت تلك العريضة إلى امير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان الذي وعدهم خيراً، وبقيت الأمور على ماهي عليه بعد تشكيل مجلس الشورى، مما أدى إلى انفجار الأوضاع في عام 1994، حيث بدأت تظاهرات للعاطلين عن العمل، ثم قامت مجموعة من القيادات السياسية بصياغة عريضة وقّع عليها الآلاف من المواطنين تطالب بعودة الحياة

النيابية واطلاق سراح السجناء السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة، لكن الحكومة رفضت استلامها[97]، ما أدى إلى عدم استقرار الأوضاع في البحرين واستمرار حالات التظاهر والاعتصام، إلى جانب ذلك تم اعتقال الشيخ علي سلمان المحرك الأساس لجمع تواقيع العريضة الشعبية في القرى، ونتيجة لذلك اعتصم بعض رجال الدين احتجاجاً على اعتقاله، كما التقى بعض المشايخ بوزير الداخلية، لكن لم يصلوا إلى نتيجة تذكر، فعمّت الاحتجاجات والتظاهرات التي اتسمت بالعنف واصطدام المتظاهرين بقوات مكافحة الشغب[98]. ومما زاد الأوضاع توتراً اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري، وهو من كبار رجال الدين الشيعة

وفي 20 كانون الأول 1994 خرج طلاب جامعة البحرين بتظاهرات كبيرة، رفعوا فيها شعارات طالبت بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، كما شاركهم طلاب مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين، وقامت قوات الامن بفض تلك التظاهرة التي عادت مرة أخرى في شهر آذار عام 1995، وتصاعدت حدة الإضرابات الطلابية في مختلف قطاعات التعليم على اثر اعتقال الاستاذين عبدالوهاب حسين وحسن مشيمع، حيث عمّت الإضرابات والمصادمات مدارس الدراز، النعيم، السلمانية، الشيخ عبدالعزيز، سترة، الجابرية، وكذلك مدارس منطقة البلاد القديم وجد حفص وأبو صيبع واحمد العمران، وقامت القوات الأمنية بضرب تلك الإضرابات وتفريقها، لكن مع ذلك لم يهدأ الشارع البحريني، واستمرت عملية اضراب المدارس، وانتشرت أيضاً إلى قطاعات أخرى[99].

وبسبب توتر الأوضاع في البلاد أقدمت الحكومة البحرينية على التفاوض مع بعض قادة المعارضة الذين كانوا معتقلين لديها وهم كل من عبد الامير الجمري وحسن مشيمع وغيرهم من قادة تلك الحركة، وتم الاتفاق على تقوم الحكومة بإطلاق سراح مئات المعتقلين على شكل وجبات في آب وأيلول 1995، ومنهم قادة الحركة أو الانتفاضة الشعبية[100]، وأن يقوم أبرز من يُطلق سراحهم بعقد ندوات وإلقاء خطابات لشرح ذلك الاتفاق للناس لغرض تهدئة الأوضاع، ويقوموا كذلك بالسفر إلى خارج البحرين، لاسيما إلى لندن وبيروت ومدينة قم والتي يتواجد فيها قادة المعارضة خارج البحرين لغرض شرح الاتفاق لهم واقناعهم بالمشاركة فيه، وبعد ذلك يشرع الطرفان (الحكومة والمعارضة) بالحوار والتفاوض حول ثلاث قضايا أساسية وهي: (عودة العمل بالدستور –السماح بعودة المبعدين –التفاوض بخصوص السجناء المحكومين)[101].

وعلى الرغم من الآمال التي عُلقت على ذلك الاتفاق، لكن هنالك جهات معارضة وقفت ضده، يأتي في مقدمتها الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي أعلنت انها غير ملزمة به، ووصفته بأنه خطوة غير واضحة المعالم، ولا تشمل المطالب الشعبية الأساسية وهي غير مضمونة النتائج[102]، إلى جانب ذلك اعلان الحكومة بأنها لم يكن لديها أي اتفاق مع رجال المعارضة الذين تم اطلاق سراحهم، وأخذت بمحاكمة بعض المعتقلين امام محكمة أمن الدولة ولم تطلق سراح كافة السجناء السياسيين[103]. وبذلك عادت الأوضاع إلى الغليان والتوتر وعادت حركة التظاهرات والاضرابات في البحرين خلال المدة 1995-1999 حتى وفاة الشيخ عيسى بن سلمان امير البلاد واعتلاء الشيخ حمد بن عيسى مقاليد

الحكم والذي أطلق مبادرة إصلاحية عام 2000، تجاوب معها الشارع البحريني وانتهت باستفتاء شعبي في عام 2001[104].

المحور السادس: مشروع الميثاق الوطني

يعد حكم الشيخ حمد منذ آذار 1999 انعطافة مهمة في تاريخ البحرين المعاصر، لطرح مشروع الميثاق الوطني الذي توافق عليه الحاكم والشعب، وبالطبع ان ذلك المشروع الإصلاحي لم يتبلور في لحظة واحدة بل جرى تشكيل ملامحه على امتداد السنتين الاوليتين من حكمه واللتين شهدتا الانفراجة الأمنية بأطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين واندماج غالبيتهم في الحياة العامة وإتاحة هامش معقول من حرية التعبير والتجمع[105].

وقد تشكلت لجنة ضمّت شخصيات من الاسرة الحاكمة وشخصيات عامة ووزراء واختصاصين لصياغة مشروع الميثاق الوطني، وقد تعرضت مسودته لعدة تعديلات بناءً على طروحات في اجتماعات جماهيرية سبقت صياغته النهائية وتقديمه للأمير في 23 كانون الأول 2000، ونتيجة لذلك دعت المعارضة والشخصيات المدنية والدينية جماهير الشعب للتصويت بكثافة وبنعم للميثاق في 14-15 شباط 2001 والذي حاز على 98,4%من أصوات المقترعين ممن بلغوا 21 عاماً من الذكور والاناث[106].

اما بالنسبة إلى موقف التنظيمات السياسية فقد دعمت ذلك المشروع الإصلاحي، وفي ظل الانفتاح الذي حصل في البلاد بادر التيار اليساري إلى جس نبض الحكومة في تشكيل تنظيم سياسي، إذ جرى اثر رجوع عدد كبير من القيادات والكوادر من الخارج في بداية عام 2001 طرح مشروع التجمع الوطني الديمقراطي ووزعت مسودة برنامجه، وتم رفضه، لأنه سيثير الدول المجاورة، وبدلاً من ذلك نُصحوا بتشكيل جمعيات سياسية

استناداً إلى قانون الجمعيات والأندية لعام 1989 مع تجميد المادة 19 التي تمنع الجمعيات والأندية من الاشتغال بالسياسة[107].

وهكذا عمدت التنظيمات السرية وشبه السرية بمختلف اتجاهاتها إلى تشكيل جمعيات سياسية خلال عامي 2001-2002 واهمها: (108)

1- جمعية المنبر الوطني الإسلامي 2-جمعية الاصالة الإسلامية 3-جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

4-جمعية العمل الإسلامية 5-جمعية العمل الوطني الديمقراطي

6-جمعية المنبر التقدمي الديمقراطي

7-جمعية الميثاق الوطني 8-جمعية الوسط العربي الإسلامي

الواقع ان بعض هذه الجمعيات بعضها كان مؤيداً للحكومة في جميع إجراءاتها بعد صدور الميثاق الوطني والبعض الآخر وبخاصة جمعيات (الوفاق الإسلامي-العمل الوطني الديمقراطي-العمل الإسلامي-التجمع القومي) كانت رافضة لبعض الإجراءات، وأكدت على التمسك بما في الميثاق والدستور 1973 من ثوابت كأساس قانوني للمشروع الإصلاحي، وتعديله بما يوسع من حريات المواطنين[109].

ومما تجدر الإشارة اليه انه قبل اجراء الاستفتاء العام على مشروع الميثاق الوطني أقدم الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة على إقرار عدة قوانين، يأتي في مقدمتها العفو العام غير المشروط عن المعتقلين والمبعدين السياسيين، كذلك منح الحق لجميع المواطنين (البدون) في الحصول على الجنسية، كما تقرر إلغاء نظام المراتبية في الجنسية وإلغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة، إلى جانب ذلك أُتخذت قراراتً كان الهدف منها التخفيف من أعباء المعيشة على المواطنين بأسقاط نصف مستحقات الإسكان

والقروض وتخفيف الرسوم الجامعية والسعي الجدي لحل مشكلة البطالة ومكافحة الفساد الإداري والمالي[110].

ونتيجة لذلك شهدت البحرين أعراساً حقيقية بخروج آلاف المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة المبعدين من المنافي القريبة والبعيدة بما رافق ذلك من الافراح وانتشار مظاهر الزينة ومواكب الفرح واللقاءات الشعبية بين الأمير وجماهير الشعب في كافة انحاء البلاد، مما أشار إلى روح المصالحة التاريخية والتوجه الكبير إلى طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة تعتمد الحوار السياسي[111].

وعلى الرغم من تحسّن الأوضاع واستقرارها في البلاد لكن آمال المعارضة وأهدافها لم تتحقق بالكامل، لاسيما عندما تم الإعلان عن الدستور الجديد في 14 شباط 2002 والذي جاء مخيبا لهم وأعاد الأمور إلى تعقيداتها، حيث جعل السلطة التشريعية من مجلسين متساويي العدد، أحدهما منتخب والثاني مُعيّن، وجعل رئاسة المجلس الوطني للمجلس المعين وسلب كثير من السلطات الرقابية[112]. أعاد هذا الدستور الوضع إلى الاختلاف والخلاف والتصارع، فعادت الاحتجاجات والمطالبات الشعبية مجدداً، مطالبةً بالإصلاح وبدأت الحركة السياسية تأخذ طابعاً جديداً يتسم بالشرعية العلنية، إثر السماح للتيارات السياسية بتكوين الجمعيات السياسية[113].

المحور السابع: عودة الحراك الشعبي في البحرين وموقف المعارضة من الإجراءات الحكومية قبل عام 2011

شهدت الساحة السياسية البحرينية تطورات أخرى تزامنت مع الإعلان عن اجراء الانتخابات النيابية في 2002، وتمثلت بإعلان أربع جمعيات سياسية عن مقاطعتها للانتخابات، وذلك لاعتراضها على دستور 2002، وأيضاً على القرار الحكومي رقم 15 الصادر في تموز 2002 الذي تضمن حظراً على الجمعيات والنقابات المساهمة في الانتخابات ترشيحاً وتزكيةً وتمويلاً، مما أثار إشكاليات كبيرة امام القوى السياسية، واعتبرته مؤشراً لضبط الانتخابات، إضافة إلى القيود التي وضعها الدستور الجديد على صلاحيات المجلس المنتخب[114].

وفي خطوة لحلحلة الموقف التقى الملك حمد برؤساء الجمعيات السياسية (المشاركة والمقاطعة) في 13 أيلول 2002 وأبدى تفهمه لموقف الجمعيات وحرصه على استمرار وتعزيز وتطوير العملية الديمقراطية، وأصدر امراً ملكياً بإلغاء المادة التي تمنع الجمعيات السياسية من المساهمة في الانتخابات، ومع ذلك فأن الجمعيات الأربعة أصرت على موقفها في المقاطعة، مؤكدة على ضرورة تعديل الدستور والذي يجب ان يتم من خلال البرلمان المنتخب[115].

وعلى الرغم من مقاطعة تلك الجمعيات للانتخابات 2002 الا انها عادت وشاركت بقوة في انتخابات 2006، رغم ان أسباب مقاطعة انتخابات 2002 كانت على حالها ولم تتغير، وذلك في محاولة منها لاستثمار حالة الصعود السياسي للشيعة، لاسيما ما تحقق في العراق وحصول الشيعة على الأغلبية البرلمانية عن طريق الانتخابات النيابية[116]. ومن العوامل التي دفعت القوى الشيعية

المعارضة إلى المشاركة في الانتخابات التغيير الذي لحق بموقف المؤسسة الدينية، حيث التزمت هذه المؤسسة موقف الحياد في انتخابات 2002، لكنها أعلنت موقفاً مؤيداً للمشاركة في 2006 وكان للعامل الإقليمي دوره في ذلك بعد ان دعا المرجع الديني الأعلى في العراق السيد علي السيستاني أهالي البحرين إلى المشاركة في تلك الانتخابات، كذلك كانت هنالك دعوات أخرى من مراجع دين في مدينة قم، دعت للمشاركة في الانتخابات أيضاً[117].

على الرغم من النجاح الكبير والمشاركة الواسعة التي تحققت في انتخابات 2006 الا ان الأمور وصلت إلى مرحلة التوتر، وهذه المرة داخل البرلمان، وذلك بفعل الموضوعات التي أخذت تُطرح ويتم مناقشتها داخله، إذ عكست المعارضة مطالبها التي كانت تطالب بها في الشارع سابقاً، وكانت اهم قضيتين حصل عليهما اختلاف هما قضية ردم البحر (الدفان) والقضية الأخرى هي التجنيس[118]، فالدفان أدى إلى نشأة سوق عقارية فوق قدرة المواطن المالية الذي كان ينتظر إسكان الدولة لسنوات طويلة قد تمتد إلى عشرين عاماً في حين يحصل المجنس على السكن في وقت قياسي، والتجنيس لا يقتصر فقط على منح الجنسية بل هو أيضاً في حالة البحرين يتضمن توفير رعاية صحية ورفاهية، مما يتسبب في الضغط على الخدمات التي تقدم للمواطن البحريني[119]. ومن خلال الاحصائيات والبيانات التي تضمنتها نشرة إدارة الاستقرار المالي –الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمبنية على تعداد 2001 وبيانات قاعدة نظام السجل السكاني المركزي لعام 2007 واستناداً إلى نسبة النمو السكاني في البحرين البالغة 4,3% للبحرينيين و12,56% للأجانب، فأن اجمالي عدد سكان المملكة بلغ نحو 1,126,267 نسمة مقابل 1,039,297 نسمة حسب

تقدير 2007، وهذا يعني ان عدد السكان قد فاق التقديرات الرسمية الحكومية، وتشير بعض المواقع الرسمية إلى ان عدد المواطنين بلغ حتى عام 2008 (550,113) مواطناً بينما كان عدد الوافدين (576,154) وافداً[120]، بينما كان عدد سكان البحرين في عام 2006 ما يقارب 743 الف نسمة[121]، وبذلك فأن نسبة الوافدين قد فاقت نسبة المواطنين وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على المواطن البحريني الذي أخذ يدرك تلك المشكلة ويستشعر بخطورتها على وضعه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك لما للتجنيس وزيادة اعداد الوافدين من مشاكل في تلك المجالات.

فضلاً عن ذلك، فإن تقرير صلاح البندر الذي كان يعمل مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء كشف (بحسب معلوماته) عن مخططٍ حكومي لإثارة الفتنة الطائفية وتهميش الطائفة الشيعية والعمل على (تسنين) المناصب والمراكز والوظائف الحساسة وتجنيس مئات الالاف من الوافدين من الأصول المختلفة، بشرط ان يكون سُنياً، بهدف تغيير الهوية الديمغرافية للبلاد[122] هذا التقرير زاد الطين بلة، وذلك لان من يطلع على التقرير يرى بأن هنالك مخططا فعليا للأهداف أعلاه لاسيما وانه قد صدر من شخصية رسمية عملت لسنوات طويلة في الحكومة البحرينية ومن ثم فأن ما ذكر من معلومات يدعو إلى التصديق .

أثارت تلك القضايا البحرينيين وأدت إلى احتجاجات وتظاهرات من اجل إيصال أصواتهم إلى الحكومة والبرلمان، ولما كانت المعارضة ممثلة في البرلمان فإنها أخذت على عاتقها المطالبة بتشكيل لجان للتحقق من تلك الأمور ووضع حدٍ لها. ومع ذلك لم يتم التوصل إلى نتائج إيجابية، وقد نشط الشارع البحريني مرة أخرى بعودة الاحتجاجات بعد ان فشل نواب المعارضة في اقناع

الحكومة بتلبية تلك المطالب الشعبية وبخاصة مطلبي الدفان والتجنيس، إلى جانب ذلك أدت الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال عام 2009 إلى عودة التوترات نتيجة الازمة المالية والتضخم، كما دار الحديث عن مقترح رفع سعر البانزين، لذا تمت التعبئة لمسيرة "الا لقمة العيش" التي خرجت في كانون الثاني 2010 وشارك فيها الالاف والتي نظمتها الجمعيات السياسية احتجاجاً على التوجه الحكومي نحو رفع سعر البانزين بنسبة تصل إلى 20%، وتظاهر المشاركون مطالبين الحكومة بالتراجع عن ذلك التوجه، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السكن الملائم والأجور الجيدة ووقف عملية التجنيس[123].

والى جانب ذلك التحرك قامت مجموعة من الجمعيات السياسية (وعد، الوفاق، المنبر التقدمي، امل، الاخاء، التجمع القومي) مع بداية عام 2010 بتقديم العريضة الشعبية لمناهضة التجنيس، وجاءت هذه العريضة ضمن الحملة الوطنية لمناهضة التجنيس[124].

فضلاً عن ذلك شهدت الحركة المطلبية في البحرين تطورات أخرى عام 2010 عندما انطلقت مسيرات للعاطلين عن العمل الذين كانوا يشكون من منافسة العمالة الوافدة، حيث أفرزت حركتهم عما يسمى (لجنة العاطلين عن العمل) و(لجنة دعم العاطلين من الخريجات) و(جمعية الجامعيين)، إذ نُظّمت أكثر من مسيرة للعاطلين تحت شعار "رغيف الخبز"[125].

يُضاف إلى تلك الإضرابات قيام حركة الصيادين التي قام بها صيادي الأسماك والذين طالبوا بوقف الدفان والحفاظ على البيئة البحرية وتنظيم حقوق الصيادين، كما انهم نظّموا اضراباً من

اجل تحقيق مطالبهم، وبعد ذلك توالت الاعتصامات والاضرابات بوتيرة أسبوعية. وامام هذه الاحداث ما لبثت الاستجوابات ان بدأت تتوالى من النواب الذين أخذوا موضوع الدفان على عاتقهم منذ عام 2009 حتى وصل الامر بالحديث عن موازنة الديوان الملكي والتلميح إلى دور الاسرة الحاكمة في الانتفاع من الدفان عبر العقود الثلاثة الماضية ونادى بعض النواب بمقابلة الملك لغرض طرح تلك الأمور، لكن لم يتم التوصل إلى نتيجة تذكر[126].

وهنا يمكن ان نتساءل هل ان البحرين خلال المدة 2001 وحتى عام 2010 كانت عبارة عن مشاكل، ولم يحصل فيها تطورات تستند إلى ما تم الإعلان عنه من قبل الحكومة البحرينية والملك بخصوص مسيرة الإصلاح؟

وللإجابة عن ذلك يمكن القول انه بالرغم من تلك الحركة المطلبية والمشاكل التي عانت منها البحرين لكن هذا لاعني ان البلاد لم تشهد أي تطورات إيجابية إصلاحية ويستدل على ذلك من خلال بعض الإنجازات التي تحققت، ومنها الغاء قانون أمن الدولة عام 2001 والذي لطالما عانى منه البحرينيون والعفو غير المشروط بحق المعتقلين والسماح بعودة المنفيين من الخارج ومنح الجنسية للبدون الذين لا يحملون الجنسية البحرينية، فضلاً عن ذلك إقرار مشروع الميثاق الوطني وعودة الحياة النيابية إلى البحرين في عام 2002 بعد توقف دام ما يقارب 27 عاماً. ورغم ما حملته التجربة الجديدة من سلبيات لكنها كانت حالة متقدمة قياسا بدول الخليج الأخرى، كما حظيت البحرين بفسحة من حرية التعبير عن الرأي والحرية الدينية من خلال حرية السماح بممارسة الشعائر والاحتفالات العقائدية لمختلف الأديان والمذاهب، كما أُستحدثت خلال تلك المدة العديد من المؤسسات الحكومية التي

اهتم بعضها بالجوانب الاجتماعية وحقوق المرأة، وفي مجال الصحافة والاعلام، إذ ارتفعت اعداد الصحف والمجلات وكذلك ارتفاع اعداد المدارس والاهتمام بالتعليم من خلال من خلال انطلاق مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في عام 2008 وغيرها من التطورات التي حصلت في البلاد[127].

ومن العرض السابق يتضح انه على الرغم من الإنجازات التي تحققت في البحرين لكنها كانت تعاني من عدد من المشكلات، ولم يتم التوصل إلى وضع الحلول الناجعة لذلك، ومن ثم فإن قيام احداث 2011 لم يكن محض الصدفة أو انها جاءت بتأثير الحركات التي قامت في البلدان العربية وانما كانت نابعة من الواقع البحريني، ولكن هذا لا يعني ان اندلاع حركة الاحتجاجات والثورات التي انطلقت في بعض البلدان العربية لم تكن عاملاً مساعداً لاندلاع الاحداث في البحرين بل انها شجعت البحرينيين ليس للمطالبة بتغيير الأوضاع أو اصلاحها بل ان مطالبها وصلت إلى تغيير النظام برمته، وربما كان هذا المطلب الذي أدى إلى فشلها، لأن البحرين ليست كباقي الدول العربية التي اندلعت فيها الثورات وانما تختلف لاسيما انها ترتبط بالمنظومة الخليجية الموحّدة ذات النظم المتشابهة والتي لا يمكن ان تسمح بتغيير نظام الحكم في تلك الامارة خوفاً من ان يشمل التغيير بقية الممالك الخليجية وهذا ما أدى إلى فشلها أيضاً، ولذا سوف نتناول في المحور القادم حركة 2011 وما تأثيرها على المعارضة والحركة المطلبية في البحرين؟

المحور الثامن: حركة 2011 وتداعياتها على الوضع السياسي في البحرين

بعد تصاعد رياح الربيع العربي في تونس ومصر تداعت عناصر شابة إلى العمل على المنهج ذاته، فقامت بتوجيه دعوة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر) بالاعتصام في دوار اللؤلؤة في يوم 14 شباط 2011[128] واتخذ هذا اليوم بدايةً لانطلاق التظاهرات، لكونه يمثل ذكرى اعلان ميثاق العمل الوطني بوصفه يوماً لبدء الاحتجاجات عن وجود احتجاج على فكرة الميثاق وما تلته من إصلاحات[129]. وبداية الامر كانت هنالك تظاهرات في مناطق متفرقة من البلاد، ثم نُظّم اعتصام جماهيري واسع في دوار اللؤلؤة، وقد كانت الشعارات في هذا الاعتصام متنوعة، بدأت بالدعوة إلى الإصلاح الدستوري لكنها تطورت في جزء منها إلى رفع شعار اسقاط النظام تأثراً بما كان يجري بتونس ومصر[130].

وهنا يمكن ان نتساءل عن الاسباب التي أدت إلى اندلاع تلك الحركة في البحرين والتي جعلتها أكثر قابلية للتأثر بالثورات التي حصلت في مصر وتونس؟

للإجابة عن ذلك نستطيع القول ان هنالك عدة أسباب أدت إلى انجراف البحرين في تلك الحركات الثورية التي اندلعت في بعض البلدان العربية رغم ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبحرين تختلف عن تلك البلدان لكنها أصبحت بمثابة الأمواج التي حركت المياه الراكدة ودفعتها بقوة للخروج عن الساحل، ومن تلك الأسباب وجود إشكالات وقضايا دستورية وقانونية ومعيشية عالقة، منها الاختلاف حول دستور 2002 وقضية قانون الانتخابات الذي تراه المعارضة بأنه غير عادل

ومنصف، وسلطات المجلس التشريعي وعلاقته بمجلس الشورى المعين ومن ثم لم تكن له سلطة حقيقية، كذلك قضية التجنيس السياسي وأيضاً موضوع ملكية ومضاربات الأراضي البحرية المدفونة وتأثيره السلبي في السياسة الاسكانية، إلى جانب تلك المشكلات وجود جمعيات سياسية وبعضها لها أعضاء في البرلمان وانشطة مجتمعية وإعلامية ووجود نقابات منظمة وبعضها مرتبط بالجمعيات السياسية، وفوق ذلك كله وجود شارع مُجيّش سياسياً منذ خمسينيات القرن الماضي وقابل للحراك السياسي في أي وقت، فضلاً عن ذلك فقد كان هنالك توجه لدى الملك لإجراء تقييم للتجربة الإصلاحية في البحرين بعد مرور عشر سنوات على اعلان ميثاق العمل الوطني في 14 شباط 2011 ولما جاءت هذه المناسبة في قلب الاحداث العربية كان طبيعياً ان تتأثر بأطروحاتها وأهدافها ووسائلها واعتمادها الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الشباب غير المنتظم سياسياً[131].

ونتيجة لتلك الأسباب اندلعت تلك الحركة، وحصل في اليوم الأول لتلك الاحداث سقوط قتيلين من المتظاهرين، ما دفع الملك حمد بن عيسى ان يأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في ذلك والوقوف على الأسباب التي أدت إلى استشهادهما[132]. ومع ذلك تطورت الاحداث خرج الناس للتظاهر وانتهوا إلى الاعتصام في دوار اللؤلؤة، الا انه في يوم 17 شباط هاجمت قوات الامن المعتصمين ونتج عن ذلك الهجوم سقوط أربعة قتلى وعدد من الجرحى، وتمكنت القوات البحرينية من السيطرة على المكان واخلائه من المعتصمين[133].

وفي اليوم التالي تطورت الاحداث، عندما قام المتظاهرون بالهجوم على القوات الأمنية التي كانت تسيطر على الدوار

واشتبكت معها ما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى أيضاً، وخلال ذلك أعلن ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد وفي بث مباشر من التلفزيون البحريني عن استعداده للحوار وقال في حديثه المباشر "ان الذي جرى في البحرين امر طارئ وخارج عن مألوف اخلاقنا وطباعنا...أقدم التعازي لكل شعب البحرين على هذه الأيام الأليمة التي يعيشها وأريد ان أوجه رسالة للجميع للتهدئة"، وفي اليوم نفسه صدر تكليف من الملك حمد لولي عهده بإجراء حوار وطني شامل مع المعارضة[134].

مقابل ذلك عكفت جمعيات المعارضة على صياغة رؤية واسس لإنجاح الحوار، تضمن الشروط الاتية[135]:

1- حق الاعتصام السلمي
2- تحييد الاعلام الرسمي
3- حق الشعب في انتخاب مجلس للنواب بكامل الصلاحيات
4- تحديد جدول زمني للحوار لا يتجاوز أسبوعين أو ثلاثة، للوصول إلى اتفاقات تضع حلولا جذرية للأزمة.
5- العمل على استتباب الامن ودعم العملية التنموية والمسيرة الديمقراطية في نظام يستند على الملكية الدستورية.

وعلى الرغم من الشروط أعلاه والتي وافقت عليها الحكومة من اجل التفاوض لكن حدث تغير مفاجئ في موقف المعارضة ولاسيما من شخصية دينية عندما اعلن الشيخ عيسى قاسم رفضه لمبادرة الحوار، وبعد ذلك أعلنت جمعية الوفاق الإسلامي عن تنظيم عدة اعتصامات في مناطق مختلفة ابرزها عند مقر رئاسة مجلس الوزراء[136].

استمرت الاحتجاجات والاعتصامات وقام بعض المحتجين بتنظيم تظاهرات باتجاه الديوان الملكي بمنطقة الرفاع وقصر الصافرية، وهو قصر الملك ما أثار حفيظة الحكومة البحرينية بالرغم من انها كانت سلمية لكنها لم تخل من الشعارات الملتهبة، وقد زادت وتيرة الاحتجاجات والاعتصام في أماكن حيوية وكان من ابرز تلك الاعتصامات هو الاعتصام امام المرفأ المالي واغلاق الطريق الرئيس عن المنطقة الدبلوماسية، ما أدى بقوات الامن إلى اقتحامه ومهاجمة المعتصمين وفتح الشارع بالقوة ووقع خلال تلك العملية عدد من الضحايا[137].

ونتيجة لتطور الاحداث وعجز الحكومة البحرينية من السيطرة على الموقف، وبسبب ارتباط البحرين باتفاقيات امنية مع دول مجلس التعاون الخليجي المشتركة في قوات درع الجزيرة التي تستدعي التدخل في أي دولة تحصل فيها اضطرابات ولم تستطع حكومتها السيطرة على الوضع، وأيضاً لخوف الدول الخليجية من انتقال عدوى الاعتصامات والتظاهرات إلى بلدانها، ولذا فأنها سعت لإنهاء تلك الاحتجاجات التي اخذت تتصاعد وتيرتها في البحرين، وعلى هذا الأساس دخلت قوات درع الجزيرة إلى البحرين في 14 اذار والتي كانت تضم قوات سعودية واماراتية، وقامت تلك القوات بالهجوم على المعتصمين في دوار اللؤلؤة[138] وكذلك المعتصمين في مجمع السلمانية الطبي ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا. وفي الوقت نفسه أعلن ملك البحرين مرسوماً ملكياً بشأن اعلان حالة السلامة الوطنية في جميع انحاء المملكة لمدة ثلاثة شهور[139].

ومن الإجراءات الحكومية التي اتخذت خلال تلك المدة اعتقال عدد من شخصيات المعارضة ولاسيما ممن كانوا يطالبون

بإسقاط النظام، وأيضاً تطبيق نظام حظر التجوال من الساعة الرابعة عصرا وحتى الساعة الرابعة فجراً، وتقرر منع التجمهر والتجمع والمسيرات والاعتصامات في انحاء البلاد كافة، وتوقّفت المدارس الحكومية والخاصة عن العمل، كما تم فصل الكثير من أعمالهم ومن بينهم أساتذة جامعة ومعلمين واداريين ونقابيين وطلبة ومسؤولين بالشركات الكبرى والوزارات إلى ان بلغ عدد المفصولين من العمل قرابة 2464 من القطاع الخاص فقط وفقاً لسجلات وزارة العمل، وعدد 2075 بين مفصول وموقوف في القطاع العام بحسب سجلات ديوان الخدمة المدنية[140].

وهنا يمكن ان نتساءل لماذا لم تستطع المعارضة أو الحراك الشعبي والذي سيطر على الشارع لقرابة شهر (أي منذ انطلاق الحركة في 14 شباط وحتى دخول قوات درع الجزيرة) ان يحقق الأهداف التي سعى اليها ؟

للإجابة عن ذلك نستطيع القول ان المحتجين ومعهم الجمعيات السياسية قد ارتكبوا أخطاء فادحة من أهمها[141]:

1- جنوح بعض الخطابات اليومية في الدوّار نحو التجريح المبتذل لبعض الشخصيات الحاكمة في البلاد.
2- ارتفاع سقف المطالب إلى حدود غير معقولة، مثل مطلب اسقاط النظام أي اسقاط العائلة الحاكمة، وذلك بالرغم من ان المطلب سيعني نسفاً لمحطات تاريخية أساسية في تاريخ ما بعد الاستقلال البحريني، ونسفاً لمواثيق مجتمعية دستورية بين المجتمع والعائلة الحاكمة مثل الاستفتاء الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة في بداية السبعينيات، وأكد عروبة البحرين وارتضاء غالبية كبيرة بحكم آل خليفة ودستور البحرين لعام 1973 وميثاق

العمل الوطني لعام 2001 والذي أكد على ان الحكم وراثي في عائلة آل خليفة.

3- في الوقت الذي وضعت فيه المعارضة مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى انهاء تهميش الشيعة وضرورة ان يعكس الإصلاح السياسي تقاسم السلطة بين المواطنين، أبدت جماعات متشددة إصرارها على إلغاء الملكية القائمة وتأسيس نظام جمهوري، فكان ذلك صداماً مباشراً مع الحكم واجتيازاً لخط سياسي احمر يهيئ للعنف.

4- اغلاق شارع يمتد من دوار اللؤلؤة إلى مرفأ البحرين المالي وهو شارع بالغ الأهمية، لأنه يمثل المدخل الرئيس للمنطقة التجارية في وسط العاصمة، وهنا انتقلت حرية التعبير عن الرأي إلى حرية الفعل التي لا يمكن إلا ان تؤدي إلى الاعتداء على مصالح الغير وحقوقهم، ما أدى إلى شكوى بعض التجار من تلك التصرفات.

5- وصول الفعل العبثي إلى قمته بالتظاهر في منطقة الرفاع امام قصر الملك، ما أدى إلى حدوث مصادمات مع أهالي الرفاع وقوى الامن.

6- اقتناع الكثيرين من قادة السُنّة بأن ما يجري يتخطاهم، بل قد يكون ضد مصالحهم، ومن ثم تجمع عشرات الألوف امام جامع الفاتح للتشديد على ان للشارع السُني مطالبه ومواقفه السياسية الخاصة به. وإذا أُضيف ذلك الانشقاق المجتمعي يتبين لنا مدى تعقّد الموضوع وانتقاله ليصبح ازمة مجتمعية، أدركت معها الحكومة ضرورة وضع حد لها. ما أدى إلى دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين.

وفي 20 اذار عقدت الجمعيات السياسية المعارضة مؤتمراً صحفياً، أكدت خلاله استعدادها للحوار غير المشروط لكن يجب ان تحدد المبادئ التي يتم على ضوئها الحوار، وكذلك دعوتها للمجتمع الدولي لوقف انتهاكات حقوق الانسان، إضافة إلى دعوتها لعودة الجيش البحريني إلى ثكناته وانسحاب قوات درع الجزيرة من الأراضي البحرينية واجراء تحقيق فيما حدث واطلاق سراح المعتقلين[142].

استمرت البلاد تعاني من أوضاع غير مستقرة بخروج بعض التظاهرات الصغيرة أو الاحتجاجات التي كانت تحصل هنا وهناك، وتقوم الحكومة بتفريقها، إلى ان أعلن ملك البحرين في 29 حزيران عن تشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق والتي كانت برئاسة شريف بسيوني وأربعة من الخبراء المختصين في ذلك على الصعيد الدولي، وقدمت تلك اللجنة تقريرها إلى الملك في 23 تشرين الثاني 2011 وأعلن قبوله لجميع توصياتها والتي جاء الكثير منها إيجابياً لصالح المعارضة، الا ان تنفيذ بعض تلك التوصيات قد تعثّر[143].

ومما تجدر الإشارة إليه انه قبل ان يتم الإعلان عن التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق طرحت قوى المعارضة مشروعاً لحل الازمة، أُطلق عليه "وثيقة المنامة" في 12 تشرين الأول 2011، ركزت على ضرورة ان تكون هنالك حكومة توافقية منتخبة ودستور جديد وتشريعات تحرِّم التمييز ووقف التجنيس السياسي وان يكون برلمان ذو صلاحيات تشريعية ورقابية كاملة وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وإيقاف المحاكمات السياسية وعودة المنفيين وتعويض المتضررين لكن لم يبدر من الحكومة البحرينية أي ردود فعل تجاهها[144].

وعلى الرغم من ذلك، ومع بدايات عام 2012 تشكّل ما عُرف بـ "اللقاء الوطني البحريني" الذي ضمّ مجموعة من الشخصيات البحرينية الساعية إلى اخراج البلد من أزمته السياسية، اعتماداً على دعم إعادة طرح بشكل مستقل للمبادرة التي تقدم بها ولي العهد في اذار 2011، وفي بيان لها أكدت لجنة التنسيق والمتابعة في اللقاء الوطني البحريني ان فرق العمل واللجان الفرعية عقدت أكثر من 10 اجتماعات وأنجزت عدداً من اللقاءات والمشاورات مع الجمعيات السياسية المعنية في البحرين من اجل دعوتها إلى حوار وطني شامل[145].

مقابل ذلك استمرت الأوضاع غير المستقرة في البحرين بخروج بعض التظاهرات والاعتصامات هنا وهناك ولكنها كانت بوتيرة اقل مما كانت عليه في شهري شباط واذار من عام 2011، ونتيجة لما جاء بتقرير اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق وما اثاره ذلك التقرير من اهتمام دولي وكذلك اهتمام العديد من المنظمات الدولية ما دفع الحكومة البحرينية إلى اجراء بعض الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة استنادا لما تم الاتفاق عليه في الحوار الوطني الذي انسحبت منه جمعية الوفاق الإسلامي وكذلك التزام الحكومة البحرينية بالتوصيات التي جاءت بذلك التقرير لاسيما بعد انعقاد جلسة مجلس حقوق الانسان الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة لملف البحرين لحقوق الانسان والتي انعقدت في جنيف في 19 أيلول 2012، حيث اعلن الوفد البحريني الحكومي موافقة الحكومة البحرينية على تنفيذ 145 توصية بشكل كلي و13 بشكل جزئي من اصل 176 توصية[146].

ونتيجة للحوارات التي أدارها أعضاء اللقاء الوطني والضغوطات التي تعرضت لها البحرين بسبب توصيات تقرير

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق فقد جرى حوار بين المعارضة والحكومة البحرينية في 10 شباط 2013 شاركت فيه الجمعيات السياسية المعارضة المعترف بها رسميا وأكبرها الوفاق ذات التوجه الإسلامي، و(وعد) ذات التوجه اليساري، كما شارك في الحوار وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة ممثلاً عن الحكومة[147].

وكان هذا الحوار قد أبرز ثلاثة محاور رئيسة الأول يتعلق بآلياته والثاني بالمبادئ والثوابت والقيم والثالث اجندة الحوار، وفي المحور الأول تركز على مفهوم التوافق وعلى تمثيل الحكومة فيه والتمثيل المتكافئ للأطراف المشاركة والزمن المحدد له، وجواز التقاء الأطراف المشاركة فيه للتحاور وعلى آليات تنفيذ مخرجاته، اما المبادئ والثوابت والقيم فهي حاكمية الشعب وتقييد السلطة والعقد الاجتماعي السياسي ودولة القانون والمشاركة السياسية للمواطنين والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والقضاء العادل والديمقراطية، وتضمنت اجندة الحوار تشكيل السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، القضائية والامن للجميع والتجنيس والفساد والتمييز[148].

وعلى مدى احد عشر شهراً انعقد خلالها ستة وعشرون جلسة، لم ينجز شيء سوى تصريحات إعلامية وتبادل للتهم، ومع ان كل الأطراف التي شاركت فيه كانت تؤكد على وجوب التحاور للخروج من الازمة وتدرك عمقها التي تكاد ان تنزلق إلى مستويات خطيرة من العنف واحداث خسائر فادحة في بنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومع تأكيد الجميع على ان الحل سياسي بحت، ويجب ان يصدر بتوافق عام بين طوائف المجتمع دون تدخلات واملاءات خارجية، الا ان الجميع منزلق في

التأزيم المبعد عن الحوار وعن إيجاد الفضاء المساعد على إجرائه[149].

وفي بادرة جديدة التقى ولي العهد الامير سلمان بن حمد آل خليفة بأمين عام جمعية الوفاق الإسلامية الشيخ علي سلمان في 15 كانون الثاني 2014، لغرض وضع بعض الخطوط من اجل الحوار الوطني لكن الأمور كانت تسير ببطء، وفي محاولة أخرى دعا ولي العهد في 17 أيلول من العام ذاته 131 شخصية من التجار والوزراء السابقين والنواب والمثقفين إلى ما أسماه بلقاء الاعيان والذي خلاله تم التوقيع على وثيقة تضمنت خمسة بنود حول ان تكون الدوائر الانتخابية أكثر توازناً ومجلس شورى معين وحكومة معينة وبقاء الجهاز القضائي كما هو ومؤسسات امنية كما هي، وكانت الجمعيات السياسية قد نفت انها توافقت على هذه الأمور[150].

وعلى الرغم مما كان يجري من تصريحات إعلامية بضرورة الحوار وحل المشاكل، ولكن حدث ما يعكر صفو تلك الأوضاع عندما أقدمت الحكومة على تفتيش بيت رجل الدين اية الله الشيخ عيسى قاسم في 25 تشرين الثاني 2014 ما أدى إلى قيام تظاهرة حاشدة، قام بها آلاف المواطنين للتنديد بذلك العمل، فضلاً عن البيانات التي صدرت عن قوى المعارضة التي أدانت ذلك الامر، وكانت الحكومة البحرينية قد أقدمت على تلك الخطوة بسبب تصريحات الشيخ عيسى قاسم التي سبقت الانتخابات النيابية في 22 تشرين الثاني من ذلك العام والتي دعا إلى مقاطعتها، ومما زاد الطين بلة اعتقال امين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان في 28 كانون الأول 2014 والذي أُتهم بأنه يدعو إلى تغيير

النظام بالقوة العسكرية، وبذلك خُتم عام 2014 بحراك جماهيري منددا بذلك الاعتقال[151].

أما بالنسبة إلى عام 2015 فقد خفّت حدة التظاهرات والمسيرات وذلك لان الحكومة البحرينية رفضت الترخيص لها، وفي هذا العام تم اعتقال بعض الأشخاص أيضاً لاسيما بعض الإعلاميين والمصورين، كذلك سحب الجنسية من بعض المواطنين[152]، وبسبب ذلك شهد الشارع البحريني هدوءً وعودة الاستقرار بشكل عام.

اما في عام 2016 فإنه شهد تطور مهم وذلك بإسقاط جنسية المرجع الديني عيسى قاسم، بعد ان وجّهت الحكومة البحرينية له اتهاماً بخصوص غسيل الأموال من خلال الخُمس، وتم دعوته إلى المحكمة لكنه رفض الحضور، فصدر حكم ملكي في 20 حزيران 2016 بإسقاط جنسيته، ما أدى إلى اعتصام عدد كبير من الموالين له امام منزله، وقد حاولت القوى الأمنية انهاء ذلك الاعتصام لكنها لم تفلح، كما شهد هذا العام اغلاق جمعية الوفاق الإسلامي[153].

وبذلك يلاحظ ان جذوة الحراك أخذت تهفت بمرور الوقت، ولم تعد هنالك مظاهر للاحتجاج أو الاعتصام والتظاهر، بسبب الإجراءات الحكومية، وبسبب سياسة اسقاط الجنسية عن العديد من الشخصيات الناشطة في المعارضة، إضافة إلى ان بعض الأشخاص كانوا في السجون يقضون احكاما قضائية صدرت بحقهم.

وعلى الرغم من ذلك فأنه لا يمكننا ان ننكر تحسن الأوضاع في البلاد، ويمكن ان نستدل على ذلك من خلال الزيارة التي قام بها الباحث إلى البحرين في عام 2019، إذ لاحظ التعايش

السلمي الموجود في البلاد بين أبناء البحرين واستقرار أوضاعها، وقد تهيأت له الفرصة لزيارة بعض المواكب وحضور مجالس التعزية، فضلاً عن خروج تلك المواكب وهي تسير في الشوارع بكل حرية، إضافة إلى وجود اللافتات التي ترفع الشعارات الحسينية معلقة على الجدران في اغلب شوارع المدن، وبعد لقاءنا بعدد من الأشخاص من الطائفتين تعرفنا على أحوال البحرين المعيشية من خلال سياسة التوظيف دون التمييز، ويستدل من خلال هذه الأمور ان الأوضاع قد تحسنت في البلاد بعد احداث 2011.

الخاتمة

بعد دراسة الحراك الشعبي في البحرين خلال المدة 1923 وحتى حركة 2011 وتداعياته اتضح من خلال الدراسة الآتي:

1- شكّل موقع البحرين الجغرافي أهمية كبيرة في الاحداث السياسية التي حصلت فيها، بل ان موقعها جعلها عُرضة لانتقال بعض التطورات التي تحصل في البلدان المجاورة.

2- كانت اهداف ومطالب الحركة المطلبية الشعبية تقتصر في بدايتها على رفع الظلم والحيف الذي يتعرض له بعض أبناء البحرين نتيجة هيمنة فئات معينة متنفذة على الوضع في البلاد، ومن ثم كانت مطالب تلك الحركة بسيطة جداً، تتلخص في ضرورة تحسين المستوى المعيشي لأبناء تلك الفئات المعدمة والفقيرة، لكن تلك المطالب أخذت تتصاعد شيئا فشيئا نتيجة دخول أفكار جديدة إلى البحرين، إلى جانب التعليم وظهور طبقة مثقفة، ما أدى إلى ان يتصاعد سقف تلك المطالب، بسبب النضوج الفكري والثقافي والسياسي، حتى وصلت تلك المطالب إلى مستوى المشاركة في الحكم.

3- إتخذ الحراك الشعبي في البحرين عدة اشكال وأساليب، وذلك حسب الظروف التي كان يمر بها، فقد امتاز بكونه سلمياً في بداياته، وتحول بعد ذلك إلى أسلوب العرائض والاعتصامات والتظاهرات إلى ان تطور إلى مرحلة العنف لاسيما في احداث 2011.

4- تبين من خلال البحث ان الحركة المطلبية شملت كافة فئات المجتمع وشرائحه، كما انها امتازت بكونها لا تحمل في طياتها أي تنظيمات ايدلوجية أو سياسية في بدايتها،

وانما كانت عبارة عن تجمعات عفوية، تجمعها مطالب ومظالم مشتركة انخرط فيها الجميع من اجل تحقيق العدالة والانصاف.

5- اتضح من خلال الدراسة ان الحراك الشعبي في البحرين حصل على عدة مكتسبات في مراحل معينة من مسيرته التاريخية واستطاع ان يحقق بعض الأهداف التي انطلق من اجلها، لكن ما يؤخذ على ذلك الحراك انه قد تمادى في بعض الأحيان ببعض المطالب التي لا يمكن ان تتحقق، لكون البحرين دولة ضمن منظومة إقليمية، ومن ثم فإنها تخضع لإرادات تلك المنظومة.

6- امتاز الحراك الوطني في البحرين بأنه لم يكن طائفياً وانما كان يشمل الجميع، ومن خلال تتبع مسيرة ذلك الحراك اثبتت الوقائع التاريخية اشتراك أبناء الطائفتين فيه.

7- اتضح من خلال الدراسة بأن الحراك الشعبي بعد ان كان يطالب بتحسين الأحوال المعيشية والمشاركة السياسية في الحكم، استجدت عليها موضوعات جديدة لاسيما بعد عام 2002، منها موضوع ردم البحر (الدفان) وما كان له من تأثير على بعض الفئات، ولاسيما الصيادين، إلى جانب قضية التجنيس التي أصبح لها وقع كبير في المطالب والعرائض والاحتجاجات، حتى وصول تلكما القضيتين إلى البرلمان الذي دخل في مناقشات حادة بخصوصهما، ولم يتم التوصل إلى نتائج للحد منهما، ومن ثم كانا من ضمن الأسباب التي مهّدت لحركة 2011.

8- اتضح من خلال الدراسة ان الحراك الشعبي في البحرين له جذور تمتد لسنين طويلة، وان ما يعاب على حراك 2011

ان منظميه انتهجوا الطريقة نفسها التي اتبعت في تونس ومصر وحاولوا الوصول إلى النتائج نفسها بالرغم من الاختلاف الموجود بين هذه الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تعامل الحكومة مع هذا الحراك لم يراع الكثير من الخصوصيات التي يجب الالتزام بها، وهو ما أدى فيما بعد إلى التجاء طرفي الصراع إلى استخدام العنف والعنف المضاد تبعه حدوث استقطاب خارجي قوي أثر على مسار ومستقبل ذلك الحراك.

التوصيات

إن ما حدث منذ انطلاق حركة 14 شباط 2011 من تطورات وإجراءات حكومية لم يُخرج البلاد من أزمتها، ومن ثم فإن ذلك الامر يحتاج إلى الحوار، لأن لغة استخدام القوة لا يمكن ان يأتي بنتيجة، وذلك لكون الحوار السياسي يؤدي إلى التقارب بين الأطراف المتنازعة والوصول إلى الاتفاق على القضايا المختلف عليها، وهو عنوان حضاري للمجتمع والدولة لأنه يعني حفظ الكرامة الإنسانية واعلاء مكانتها وتجنب الوطن الاحتراب والدمار وهو بذاته ليس حلاً لكنه أداةً للوصول إلى الحل، وهو وسيلة رئيسة للإدارة السلمية للاختلاف في الرؤى والاهداف والمصالح وصولاً إلى توافقات تضمن تحقيق صالح المجتمع والدولة بشكل عام.

الواقع ان المعركة الأساسية في كافة البلدان وعلى امتداد العصور وفي كافة المجتمعات هي الحقوق والواجبات بين الحاكم والمحكوم، الشعب والسلطان، وتتخذ فيه مواثيق مكتوبة أو متعارف عليها تشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد، وتقاس على ضوئها درجة التطور والحقوق السياسية التي توصل اليها ذلك الشعب[154].

ان الدول الحديثة حتى تقوي نفسها تحتاج إلى اندماج اجتماعي سياسي، وقد واجهت الدولة في الغرب هذه الإشكالية واستطاعت الحد من خطورتها ونتائجها عبر ما يطلق عليه بديمقراطية السياسة، أي تحويل الرعايا إلى مواطنين وخلق الدولة الحديثة الإدارية المعبئة للمواطن والمؤثرة فيه، وإذا كان كذلك استطاعت الدولة والأنظمة ان تكتسب الشرعية في عيون مواطنيها حتى لو كانوا ناقمين عليها[155]. وبذلك فإن دولة المواطنة والوحدة

والتعايش التي شُرع ببنائها في البحرين منذ عام 1923 لابد من إنجازها وتطويرها من خلال التوافق الوطني وبناء مؤسسات دستورية قوية ونزيهة. ان جوهر الامة لا يكمن في العرق واللغة والمصالح والجغرافيا والضرورات العسكرية فحسب بل يكمن في الامتلاك المشترك لإرث غني من الذكريات والتوافق والرغبة في العيش سوياً والإرادة في ادامة قيمة التراث الذي تلقّاه كل واحد بصورة موحدة، وإن البشر أصحاب إرادة وهم من يصنعون إرادة التوافق حتى في ظل التنوع والاختلاف[156].

فضلاً عن ذلك فإن هنالك مجموعة من التوصيات وهي كالاتي:

1- يجب إعادة تقييم تجربة ميثاق العمل الوطني الذي مرّ على إعلانه عقدان من الزمان، وتشخيص الجوانب الايجابية في ذلك الميثاق، لتعضيدها وتعزيزها بل وتطوير بعض الرؤى والأفكار لاسيما في ضل تطور الأوضاع العالمية والدولية بجميع المستويات والجوانب، وفي الوقت ذاته تشخيص الجوانب السلبية أو القضايا المختلف عليها لمعالجتها ووضع الحلول الناجعة لها.
2- البدء في حوار وطني شامل يجب ان يمتاز بالثقة والمصداقية بين الأطراف كافة، تحدد فيه الآليات والمحاور والمبادئ التي تحكم ذلك الحوار والتي يكون أساسها دولة المواطنة التي يضمنها الدستور ويمثلها البرلمان المنتخب ذات الصلاحيات الحقيقية.
3- الإعلان عن عفو عام عن المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين إلى البلاد.

4- على جميع اطراف المعارضة ان تحرص على ان تكون افكارها ومبادئها وأهدافها وتوجهاتها مرتبطة بالمصلحة الوطنية للبلاد والابتعاد عن الولاءات الخارجية وعدم الانخراط في الصراعات المذهبية أو الطائفية والعنصرية التي دائماً ما تؤثر على تلك الحركات وتدفعها لاتخاذ مواقف ضد حكوماتها، بل على أهل البلاد الإمعان بأمورهم قبل النظر إلى تلك القضايا، لان ما يحصل في بلد آخر بالتأكيد ان ظروفه ومسبباته تختلف عن البلد الآخر، فليس بالضرورة تطبيق ما يحصل فيه على الاخر، لذا فكلما كانت المطالب نابعة من صميم المواطن البحريني فأنها بالتأكيد ستجد صدراً رحباً لتنفيذها لاسيما ان هنالك تجارب سابقة أثبتت استجابة الحكومة في مناسبات سابقة للمطالب الشعبية، لكن التمادي والتصعيد في سقف تلك المطالب تسبب في نسفها، ومن ثم فإن على المعارضة ان تدرك جيداً ان بعض المطالب لا يمكن ان تتحقق لأن مملكة البحرين هي جزء من منظومة إقليمية (مجلس التعاون الخليجي) ومن ثم لا يمكن تعدّي بعض الخطوط في تلك المطالب التي ربما تمس مصالح وامن مجلس التعاون، لذا فإننا نستطيع ان نطلق على تلك المطالب بـ"الترف السياسي" ومن ثم تكون له ارتدادات تنسف الجهود والمكتسبات التي تحققت في مسيرة الإصلاح السياسي في البلاد.

5- ضرورة الابتعاد عن الطائفية، لأن هنالك من يحاول ان يغذّيها ويشعل الفتنة بين أبناء البلد الواحد، ولذا يجب ادانة الطائفية بلغة واضحة وصريحة وإعلان البراءة من كل

سلوك طائفي من اجل تحقيق الوحدة الوطنية التي لها قيمتها في إرساء قواعد الامن والاستقرار وتحقيق الغاية الرئيسة في تطور البلاد ونهضتها، بعيداً عن الجهل والتطرف، ولا يكون ذلك الأمن إلا من خلال الحوار الهادئ البناء، والحوار الموضوعي المتحضر والتحليل المستفيض لكل ما جرى ويجري، وتحديد من المستفيد من تلك الاحداث والانقسامات التي حصلت في البلاد خلال السنوات الماضية، والعودة إلى لغة العقل والمنطق والتعامل مع الآخر على أساس احترام العقيدة والمذهب، بدلاً من تعميق الفجوة بين أبناء الشعب الواحد.

6- على البحرينيين التناسي والابتعاد عن ذاكرة الإثارة لذاكرة الماضي التي تثير المجتمع والحكومة، وعلى حد قول المفكرة الامريكية سوزان سونتاغ (ان التذكر الكثير جداً يخلق المرارة وتحقيق السلام يعني النسيان ولتحقيق المصالحة من الضروري ان تكون الذاكرة ناقصة ومحدودة)هذه المقولة استشهد بها الباحث نادر كاظم الذي قال: "اني أتصور ان جزءاً كبيراً من التنازع الطائفي السياسي في البحرين يعود إلى كونه مرتهناً لذاكرة مثقلة بهذا التنازع، وهي ذاكرة قابلة للاستثارة باستمرار" ومن ثم لا سبيل لتحقيق المصالحة الا من خلال فقدان تلك الذاكرة أو على الأقل إعادة تأويلها أو إعادة توجيهها لتكون في خدمة المصالحة والسلام والتعايش.

7- ان حكومة البحرين تقرّ دائماً في دستورها أو تصريح مسؤوليها بأنها دولة ملكية دستورية وتعترف بحرية الرأي، وعلى هذا الأساس فإذا كانت الحكومة تقر بذلك فإنها تقرّ

بوجود معارضة لكن أي معارضة، المعارضة التي تنتهج الكلمة والرأي والتحاور وليس المعارضة التي تتخذ طريق العنف والدماء؛ لذا فإن على المعارضة البحرينية ان تسير وفق النهج الدستوري المسموح به من خلال الكلمة وابداء الرأي والابتعاد عن الاثارة أو تحريك الشارع أو استخدام العنف وذلك لغرض مد جسور المحبة والثقة بين الطرفين (الحكومة –المعارضة) وتهيئة المناخ الملائم لذلك من خلال ابداء خطوات جدية وفعلية لتطبيق ذلك من اجل الحفاظ على المكتسبات التي حققها شعب البحرين، لاسيما عام 2001 بإقرار ميثاق العمل الوطني.

8- ضرورة الابتعاد عن المعارك الإعلامية بين الطرفين واللجوء إلى الاعلام الهادف المنشود ذو الطرح الإيجابي والمقنع، والابتعاد عن كيل التهم والافتراءات بالاعتماد على تقارير أو معلومات مغلوطة تهدف إلى زعزعة الامن والاستقرار لأن هنالك جهات تستفيد من حالة عدم الاستقرار في البلاد، وبذلك فإن على المؤسسات الإعلامية سواء الحكومية أو شبه الحكومية أو المعارضة التقيد بروح الاعلام الهادف الذي يتم من خلال بناء الوحدة الوطنية وتحقيق المصالح العليا لأبنائها.

9- على الجميع ان يدرك انه لا توجد تجربة ديمقراطية في العالم وصلت إلى مرحلة المثالية، بل ان جميع التجارب تُعتبر تجارب متطورة، وتستفيد من بعضها البعض، مع تطور الزمن، بما يناسب ظروفها وخصوصية مجتمعاتها، ولذلك فإن الديمقراطية البحرينية لم تضع سقفاً أو حداً نهائياً لتطورها بل ان الفرصة مفتوحة امام التطور

المستقبلي باستمرار بما يتناسب مع ظروف المجتمع وخصوصيته.

هوامش البحث

(1) للتعرف أكثر على نشاط البحرين الملاحي والتجاري ينظر: عماد جاسم حسن، نشاط البحرين الملاحي 1783-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2005.

(2) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في البحرين 1914-1971، مطبعة الاندلس، بغداد، 1976، ص21.

(3) للتعرف أكثر على الصراع الدولي حول نفط البحرين ينظر: هشام علي عبيد، تطور الصناعة النفطية في البحرين 1925-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2021.

(4) للتعرف أكثر على سكان البحرين ينظر: محمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970، الكويت، 1976.

(5) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص124

(6) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب-لبنان-البحرين-الجزائر-سوريا-الأردن) تحرير عمرو الشوبكي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص29.

(7) مجموعة مؤلفين، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون، تحرير علي خليفة الكواري، منتدى التنمية، بيروت، 2013، ص262

(8) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص 29.

(9) 100 عام على اول انتفاضة في البحرين، مرآة البحرين، تقارير، صحيفة الكترونية سياسية على النت

(10) المصدر نفسه.

(11) امين محمد سعيد، ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، ج2، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1966، ص469.
(12) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص 128.
(13) فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938-2002، دار الكنوز الأدبية بيروت، ص 7.
(14) نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخراوي، البحرين، 2008، ص70
(15) المصدر نفسه، ص70- 72.
(16) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص134.
(17) المصدر نفسه، ص 138.
(18) محمد جابر الانصاري، لمحات من الخليج العربي، الشركة العربية للطباعة، البحرين، 1970، ص123.
(19) عبدالكريم العليوات، البحرين مذكراتي من الهيئة إلى الاستقلال، شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، البحرين، 2014، ص33.
(20) مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ص28.
(21) رملة عبدالحميد، البحرين ما بين 1919-1938 دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكويت، 2009، ص 56
(22) المصدر نفسه.
(23) المكتب العمالي لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، الحركة العمالية والنقابية البحرينية وعلاقاتها بالحركة الوطنية السياسية، 2014، ص10 مجموعة مؤلفين، الحركات الاحتجاجية، ص29كذلك ينظر: عبدالكريم العليوات، المصدر السابق، ص34.

(24) رملة عبدالحميد، المصدر السابق، ص63.
(25) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت 1983، ص295. كذلك ينظر: محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص221.
(26) منيرو احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز ابن خلدون، د.ت، ص47
(27) عبدالكريم العليوات، المصدر السابق، ص41.
(28) علي ربيعة، التجربة الموءودة الحياة الديمقراطية في البحرين، د.ت، 2019، ص9
(29) نوال عبد الكاظم خفي، السيد علي كمال الدين الغريفي ودوره في الحركة الوطنية في البحرين 1907-1974، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2015، ص52. 58
(30) نادر كاظم، المصدر السابق، ص74.
(31) حسين موسى، النضال الوطني الديمقراطي الحديث لشعب البحرين 1920-1981، د.ت، 2007، ص 50
(32) المصدر نفسه.
(33) إبراهيم محمد شهداد، نشاط المعارضة السياسية في البحرين 1954-1956، ط2، القاهرة، 2008، ص142.
(34) منصور محمد سرحان، مواقف ثابتة مقالات في التاريخ والفكر والثقافة 1981-2017، البحرين، 2018، ص113.
(35) منيرة احمد فخرو، المصدر السابق، ص49.
(36) نوال عبدالكاظم، المصدر السابق، ص. 76
(37) المصدر نفسه، ص82.
(38) للتعرف أكثر عن ذلك ينظر: عبدالرحمن الباكر، من البحرين إلى المنفى

(39) نور الدين ابن الحبيب حجلاوي، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952-1971، مركز دراسات الوحدة الربية، بيروت، 2003، ص 180

(40) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 94.

(41) المصدر نفسه

(42) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 109

(43) عبدالكريم العليوات، المصدر السابق

(44) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص 134.

(45) نجيب رياض الريس، الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، سلسلة قضايا راهنة، لندن، د.ت، ص23

(46) احمد حميدان، هيئة الاتحاد الوطني في البحرين ولادة الحركة الوطنية الجديدة، بيروت، 2004، ص68.

(47) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص218.

(48) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، 322.

(49) تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف مستشار حكومة البحرين سابقاً، ترجمة: مهدي عبدالله، دار البلاغة، بيروت، 1991، ص370.

(50) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص231.

(51) عبدالهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ترجمة: عبدالنبي العكري، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص47.

(52) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص356.

(53) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص22.

(54) محمد حسن كمال الدين، تاريخ الحركات الوطنية في البحرين 1919-2001، د.ت، د.م، ص49.
(55) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص217.
(56) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص22.
(57) عبدالكريم العليوات، المصدر السابق، ص109.
(58) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص139
(59) عبدالرحمن الباكر، المصدر السابق، ص83
(60) عبدالكريم العليوات، المصدر السابق، ص110
(61) نوال عبد الكاظم، المصدر السابق، ص140
(62) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص238
(63) محمد السيد، يوميات من انتفاضة مارس 1965 معايشة شخصية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2008، ص12
(64) المصدر نفسه، ص13-14
(65) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص361
(66) سعيد الشهابي، البحرين 1920-1971 قراءة في الوثائق البريطانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1996، ص274
(67) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص241
(68) الثورة العربية، العدد 216، في 30 اذار 1965
(69) جريدة الجمهورية، العدد 429، في 20 اذار 1965
(70) المصدر نفسه، العدد 428 في 19 اذار 1965
(71) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص245.
(72) المصدر نفسه، ص252
(73) فوزية مطر، احمد الشملان سيرة مناضل وتاريخ وطن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص165
(74) المصدر نفسه، 237.

(75) سعيد الشهابي، المصدر السابق، ص278
(76) حكومة البحرين، التقرير السنوي، 1968، ص58.
(77) مجلة الحرية، بيروت، العدد341، في 19 نيسان 1971.
(78) حكومة البحرين، التقرير السنوي، 1968، ص58.
(79) عبد العادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ترجمة عبدالنبي العكري، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 2004، ص56
(80) المصدر نفسه، ص63.
(81) ابتسام محمد عبد، التطورات السياسية في البحرين بعد العام 1975، مجلة دراسات دولية، العدد 56، جامعة بغداد، ص69.
(82) المصدر نفسه، ص73
(83) للتعرف أكثر على تلك التظاهرات ودور الجبهة الإسلامية فيها راجع:وثائق الحركة الإسلامية في البحرين (1) ، منشورات الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين رقم 5
(84) مجلة الرسالة، العدد 32، اب 1985
(85) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص103.
(86) حركة احرار البحرين الإسلامية، موجز حول الحركة الإسلامية البحرينية، المصدر السابق، ص4
(87) للتعرف أكثر عن تلك الاحداث ينظر: راشد حمادة عاصفة فوق مياه الخليج –قصة اول انقلاب عسكري في البحرين 1981، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1990
(88) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص106.
(89) شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية

2003-2008 دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص186

(90) كرار طالب جواد، المعارضة الوطنية في البحرين 1971-1991، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2016، ص165.

(91) عباس ميرزا المرشد، ديمقراطية الصولجان القبلية والنظام القبلي في البحرين، مجمع البحرين الثقافي للدراسات والبحوث، البحرين، 2006، ص39.

(92) كرار طالب جواد، المصدر السابق، ص170.

(93) مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، البحرين الخيار الديمقراطي واليات الاقصاء، د.ت، ص4.

(94) فوزية مطر، المصدر السابق، ص509.

(95) علي ربيعة، لجنة العريضة الشعبية في مسار النضال الوطني في البحرين، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2007، 14.

(96) مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، المصدر السابق، ص4.

(97) ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص70

(98) حركة احرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والامل يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين ديسمبر 1994-نوفمبر1995، لندن 1996، ص7.

(99) إبراهيم الحاج، انتفاضة البحرين وافاق المستقبل، د.ت، د.م، ص49.

(100) المصدر نفسه، ص213.

(101) المصدر نفسه، ص215.

(102) صحيفة البحرين الوجه الاخر، العدد 134، في 1995/9/10

(103) حركة احرار البحرين الإسلامية، عام التضحيات والامل، ص158.
(104) عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر –المغرب-لبنان-البحرين) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص252
(105) عبدالنبي العكري، المصدر السابق، ص24.
(106) المصدر نفسه، ص26.
(107) المصدر نفسه، ص28
(108) المصدر نفسه، ص29
(109) المصدر نفسه، ص30
(110) عبدالرحمن محمد النعيمي، البحرين الازمة الدستورية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004، ص20
(111) المصدر نفسه، ص21.
(112) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص269.
(113) المصدر نفسه، ص270.
(114) عبدالرحمن محمد النعيمي، المصدر السابق، ص121.
(115) المصدر نفسه، ص123.
(116) سياسات النظم الحاكمة، ص272.
(117) يوسف البنخليل، الانتخابات التشريعية في مملكة البحرين، في حسنين توفيق إبراهيم وكريستيان كوخ، الخليج في عام 2006-2007، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص73.
(118) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص271.
(119) المصدر نفسه، ص272.
(120) المصدر نفسه، 277.

(121) عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص38

(122) للتعرف أكثر على ما جاء بذلك التقرير ينظر: مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، البحرين الخيار الديمقراطي واليات الاقصاء

(123) هاني الفردان، الاف يشاركون في مسيرة الا لقمة العيش، صوت المنامة، 8 كانون الثاني 2010.

(124) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص293.

(125) جريدة الوسط، البحرين، في 2009/5/2

(126) عمرو الشوبكي، المصدر السابق، ص297.

(127) وجدان فهد، الاعلام والأزمات، البحرين، 2012، ص ص31-51

(128) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص272.

(129) ابتسام محمد عبد، المصدر السابق، ص76.

(130) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص272

(131) علي محمد فخرو، انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين في الربيع العربي...إلى اين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي، تحرير عبدالاله بلقزيز، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 304-305.

(132) صحيفة الوسط، العدد 3085، في 15 شباط 2011

(133) صحيفة الوسط، العدد 3087 في 17 شباط 2011.

(134) صحيفة الوسط، العدد 3089 في 19 شباط 2011، كذلك ينظر: ثوبي ماثيسن، الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، ترجمة امين الايوبي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص67.

(135) وجدان فهد، المصدر السابق، ص53.
(136) المصدر نفسه، ص54.
(137) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص276
(138) كريستوفر.م. ديفدسون، ما بعد الشيوخ الانهيار المقبل للمالك الخليجية، مركز اوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014، ص352.
(139) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، المنامة، 2011، الفقرة 688، كذلك ينظر
(140) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، الفقرة 538و 1659
(141) سعاد حفاف، الحراك الشعبي في البحرين بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجلة اكاديميا، العدد 5، 2016، ص142.
(142) اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، تقرير اللجنة، الفقرة 588، ص205
(143) علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص278.
(144) عبدالنبي العكري، البحرين... دور الحركة الإسلامية في انتفاضة 14 فبراير، مركز البحرين للدراسات، لندن، 2012، ص12.
(145) صحيفة الوسط، البحرين، العدد، في 15 أيار 2012.
(146) عمر الشهابي، الخليج بين الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، بيروت، 2014، ص81.
(147) المصدر نفسه، ص94.

(148) عبد علي محمد حسن، الحوار السياسي في البحرين..الاشكاليات والمسارات، مركز الجزيرة للدراسات، في 13 اذار 2013، على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/files/discussionstra/03/2014tegytosolvearabworldconflict/.html20143131070314724

(149) المصدر نفسه.

(150) مرأة البحرين، حصاد الساحات 2014، بيروت، 2015، ص323.

(151) المصدر نفسه، ص387.

(152) مرأة البحرين، حصاد الساحات 2015، بيروت، 2016، ص13-14.

(153) مرأة البحرين، حصاد الساحات 2016، بيروت، 2017، ص11.

(154) عبدالرحمن النعيمي، البحرين الازمة الدستورية، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2004، ص9.

(155) عباس ميرزا المرشد وعبدالهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين دراسة وصفية وحقوقية، 2008، ص21.

(156) نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ، مكتبة فخراوي، 2008، ص108.

الحراك الشعبي في البحرين
المكتسبات والمعوقات والمعالجات

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوارRCD
لا يجوز النسخ أو اعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق – النجف الاشرف – حي الحوراء – امتداد شارع الاسكان
جمهورية العراق – بغداد – الجادرية – تقاطع ساحة الحرية
www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب،252